الباب الرابع مبادئ وعالمية التأمين

الفصل الثامن: المبادئ الأساسية للتأمين
الفصل التاسع: عالمية الأخطار والتأمين

الفصل الثامن

المبادئ الأساسية للتأمين

المبحث الأول: مبدأ منتهى حسن النيه

المبحث الثاني: مبدأ المصلحة التأمينية

المبحث الثالث: مبدأ السبب القريب

المبحث الرابع: مبدأ التعويض (والمشاركه
والحلول)

المبحث الأول مبدأ منتهى حسن النية Principle of Utmost Good Faith

وفقاً لهذا المبدأ الذى يسرى فى شأن كافة عقود التأمين يتعين على كل من المؤمن والمتعاقد ان يقدم للاخر كافة الحقائق والبيانات الجوهرية بصورة واقعية وصحيحة.

وعلى ذلك يتعين على المؤمن له المتعاقد الا يخفى عن المؤمن اية حقائق او بيانات جوهرية لا يفترض علمه بها (١) اما لعدم شيوعتها أو لعدم النص عليها وفقاً للقوانين القائمة ويكون من شأن اخفائها التأثير فى قرار المؤمن بقبول التعاقد او فى شروط الوثيقة أو فى مقدار القسط الذى يلتزم به المؤمن له.

وإذا كان لا يجوز للمؤمن له الاخلال السلبي بمبدأ منتهى حسن النية باخفاء البيانات الجوهرية المؤثرة، فيجب عليه من باب اولى عدم الاخلال الايجابى بالمبدأ بالادلاء ببيانات جوهرية مؤثرة لا تطابق الواقع.

ولبيان تطبيقات المبدأ نشير إلى الشروط العامة لعقود تأمين الحريق حيث لا يقتصر اشتراط حسن النية على تاريخ التعاقد بل يمتد لفترة سريانه وحتى يتحقق الخطر المؤمن منه وتتم المطالبه بالتعويضات المنفق عليها.

فبالنسبة لتاريخ التعاقد تنص الشروط العامة على انه اذا وصفت الاشياء المؤمن عليها أو مبنى أو مكان توجد به هذه الاشياء وصفا ماديا خاطئا او اذا لم يذكر بوجه كاف بيان يتعلق بواقعة مادية تهم معرفتها لتقدير الخطر او اذا اغفل بيان هذه الواقعة فان شركة التأمين لا تكون مسنولة بالنسبة للأشياء التى وقع خطأ او نقص فى وصفها او التى اغفل بيانها.

(١) حتى يتلافى المؤمنون ذلك فعادة ما يضعون قائمة باسئلة عديدة بوجهونها لطالب التعاقد ومع ذلك فهناك دائما بعض الامور التى يمكن أخفائها ولا ترد بقائمة الاسئلة.

وبالنسبة لفترة سريان الوثيقة تنص الشروط العامة على انه اذا حصل في المبنى أو المباني المؤمن عليها أو في الممتلكات الملاصقة لها، ودون تدخل فعلى من المؤمن له، تعديلات من شأنها زيادة الاخطار المضمونه فيلتزم المؤمن له باطلاعها الى شركة التأمين في ميعاد عشرة أيام من تاريخ علمه بها وبأن يدفع ما قد يستحق من قسط والا سقط حقه في التعويض.

وأخيرا فحيث يتحقق خطر الحريق فان الشروط العامة تنص على سقوط حقوق المؤمن له وخلفائه اذا انطوت المطالبة التي تقدم بها على غش ما او اذا قدم او استعمل بيانا غير صحيح تأييدا لهذه المطالبة او اذا استخدم المؤمن له او شخص آخر يعمل لحسابه طرقا كاذبة أو احتياليه بقصد الحصول على اية فائده بموجب عقد التأمين أو اذا وقع الحادث بفعل متعمد من المؤمن منه أو بالتواطؤ معه.

وفي مجال بيان أحكام القانون المدني في الجزاء المقرر في حالة الاخلال بمبدأ منتهى حسن النية نورد النصوص الآتية :
١- وفقا للمادة ٧٨٩ من المجموعة المدنية يجوز للمؤمن أن يطلب إبطال العقد إذا كتم المؤمن له أمراً أو قدم عن عمد بيانا كاذبا، وكان من شأن ذلك أن يتغير موضوع الخطر أو تقل أهميته في نظر المؤمن.
وفي هذه الحالة وفي جميع الحالات الأخرى التي يبطل فيها العقد لاخلال المؤمن له بتعهداته - عن غش - تصبح الأقساط التي تم دفعها حقا خالصة للمؤمن. أما الأقساط التي حلت ولم تدفع فيكون له حق المطالبة بها.

ولنا أن نلاحظ هنا أن الجزاء لا يماثل حالة البطلان التي تؤدي إلى سقوط كل أثر للعقد وانما يقتصر الامر على عقوبة مالية توقع على المؤمن له سئ النية إتفاقا مع طبيعة عقد التأمين.

٢- نص القانون المدني في المادة ١/٧٥٢ على تقادم الدعاوى الناشئة من عقد التأمين بانقضاء ثلاث سنوات، مع ملاحظة أنه في حالة إخفاء بيانات متعلقة بالخطر المؤمن منه، أو تقديم بيانات غير صحيحة أو غير دقيقة عن هذا الخطر، لا تسرى هذه المدة إلا من اليوم الذي علم فيه المؤمن بذلك.

٣- تنص المادة ٧٦٤ الواردة في شأن التأمين على الحياة على أنه:
١- لا يترتب على البيانات الخاطئة ولا على الغلط في سن الشخص الذي عقد التأمين على حياته بطلان التأمين، إلا إذا كانت السن الحقيقية للمؤمن عليه تجاوز الحد المعين الذي نصت عليه تعريفه التأمين.
٢- وفي غير ذلك من الأحوال إذا ترتب على البيانات الخاطئة أن القسط المتفق عليه أقل من القسط الذي كان يجب أدائه وجب تخفيض مبلغ التأمين بما يتعادل مع النسبة بين القسط المتفق عليه والقسط الواجب أدائه على أساس السن الحقيقية.
٣- أما إذا كان القسط المتفق على دفعه أكبر مما كان يجب دفعه على أساس السن الحقيقية للمؤمن على حياته وجب على المؤمن أن يرده دون فوائد الزيادة التي حصل عليها وأن يخفض الأقساط التالية إلى الحد الذي يتناسب مع السن الحقيقية للمؤمن عليه.
ولنا أن نلاحظ هنا:

١- عدم التفرقة في الجزاء بين المؤمن له حسن النية والمؤمن له سئ النية.
ب- حيث تجاوز عمر المؤمن عليه الحد المبين في تعريفه التأمين، وقد يختلف من شركة تأمين لأخرى، يكون الجزاء هو البطلان وفي غير ذلك يقتصر الأمر على تعديل مبلغ التأمين أو القسط بما يتناسب مع درجة الخطر.

وأخيراً نشير إلى المادة (١٧) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٥ الصادر في شأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات والذي يقضى بأنه يجوز للمؤمن أن يرجع على المؤمن له بقيمة ما يكون قد أداه من تعويض إذا ثبت أن التأمين قد عقد بناء على إدلاء المؤمن له ببيانات كاذبة، أو إخفائه وقائع جوهرية تؤثر في حكم المؤمن على قبوله تغطية الخطر، أو على سعر التأمين وشروطه، أو أن السيارة استخدمت في أغراض لا تخولها الوثيقة.

وهكذا لا يحتج بالبطلان على المصاب، وإنما يرجع المؤمن على المؤمن له بما يؤديه من تعويضات للمضروب.

ولعل من المفيد مناقشة مبدأ منتهى حسن النية من خلال دراستنا للبيانات والأسئلة التي ترد بطلبات التأمين التي تعدها شركات التأمين ولهذا الغرض أوردنا أمثله لها بملحق هذا المؤلف.

المبحث الثانى مبدأ المصلحة التأمينية

تمهيد:

مع بداية نشأة التأمين كان من الجائز لاي فرد ان يبرم عقد تأمين على حياة المشاهير والزعماء والقادة أو ان يبرم عقود للتأمين على الممتلكات والاموال العامة ذات القيمة الاثرية القومية.

وقد اسفرت خبرة المؤمنين فى هذا المجال على ان السماح باصدار تلك الانواع من الوثائق التأمينية يتنافى مع الاخلاق ويؤدى الى التفكير فى ارتكاب الجرائم كالقتل او اشعال الحرائق.

ومن هنا كانت اهمية مبدأ المصلحة التأمينية الذى يتعين توافره بالنسبة لكافة عقود التأمين، ووفقا له يتعين ان يكون للمستفيد فى عقد التأمين مصلحة تأمينية فى الشخص او الشئ موضوع التأمين بأن تكون له مصلحة مادية مشروعة فى بقاءه وان يترتب على فئانه خسارة مادية له.

وهكذا نصت المادة (٧٤٩) من القانون المدنى المصرى على انه "يكون محلا للتأمين كل مصلحة اقتصادية مشروعة تعود على الشخص من عدم وقوع خطر معين".

ووفقا لذلك يتعين لابرام عقد التأمين شرطان :

الأول: ان تكون للمستفيد فى عقد التأمين مصلحة اقتصادية فى عدم تحقق الخطر.

فيتعين ان تكون للمستفيد فى وثيقة تأمين الحياة مصلحة مادية فى بقاء المؤمن عليه على قيد الحياة والا فسيكون من مصلحته وفاة المؤمن عليه والحصول علمبلغ التأمين مما يسئ الى الروابط الاخلاقية والاسرية وقد يؤدى الى ارتكاب الجرائم واساءة استغلال التأمين.

وفى وثيقة تأمين الحريق ان لم يكن للمتعاقد مصلحة مادية فى عدم احتراق المبنى او المسكن فسيكون من مصلحته اشتعال الحريق والحصول بالتالى على مبلغ التأمين وهو ما يدعوه الى كل ما من شأنه تحقق الخطر او المساعدة على تحققه، مما يتنافى مع الاخلاق ويؤدى الى ارتكاب الجرائم.

ومن هنا نفهم كيف قرر القانون الانجليزى شروطا معينة لقيام الوالد بالتأمين على حياة ابنائه لمصلحته ثم اوقف هذا الحق تماما بمقتضى قانون التأمين الاهلى لعام ١٩٤٦، كما نفهم ايضا كيف يحرم القانون الانجليزى التأمين على ما يتوقع الشخص امتلاكه مهما كانت احتمالات التملك كبيره.

وهكذا فالعبرة بالمصلحة المادية ولا يكفى فى هذا الشأن، توافر الروابط العاطفية، ولذا فاننا نتحفظ بالنسبة للوثيقة المسماه بالوالد والطفل والتي تصدرها احدى شركات التأمين فى مصر والتي من مؤداها التزام الشركة بأداء مبلغ التأمين لاي من الوالد او الطفل فى حالة وفاة الاخر ذلك انه اذا كان للناصر مصلحة مادية فبقاء والده عنقيد الحياة وعدم وفاته وذلك بمقدار ماينفقه عليه حتاتنتهاء مرحلةالتعليم والتأهيل للعمل، فان معنذلك وجود مصلحة تأمينية للوالد فى وفاة ابنه وهو أمر غير اخلاقى ولايتفق مع ما يجب ان تكون عليه الصلة بين الوالد وابنه.

الثانى : مشروعية المصلحة الاقتصادية التى تعود على المستفيد من عدم تحقق الخطر:

ووفقا لذلك لا يكفى ان تعود على المستفيد مصلحة اقتصادية من عدم تحقق الخطر ببقاء الشخص او الشئ موضوع التأمين وعدم فناءه، بل يجب ان تكون تلك المصلحة مصلحة مشروعية.

ومن هنا لا يجوز للمسارق ان يؤمن على البضائع المسروقة ولا يجوز لمهرب المخدرات ان يؤمن عليها من اخطار النقل او السرقة.

وحيث تبدو للمصلحة التأمينية اهميتها التى تحول دون اساءة استغلال التأمين فان القانون المدنىالمصريكاد يربط بينها وبين الهدف من التأمين فلايشترط لاتعقاد عقد التأمين سوى توافر المصلحة التأمينية

فضلا عن باقى الشروط العامة لانعقاد العقود وهى التراضى والمحل والسبب وينص صراحة على انه لا محل للتأمين سوى كل مصلحة اقتصادية مشروعة تعود على الشخص من عدم وقوع خطر معين.

ومن هنا تبدو اهمية التطبيقات العملية لمبدأ المصلحة التأمينية خاصة فبالسوق المصرى للتأمين من خلال البحث فنبشأ مبدأ المصلحة التأمينية واهدافه واعتباره من الشروط القانونية لانعقاد عقود التأمين ومتى يجب توافره...والهدف من وراء ذلك ادراكا اعمق لمبدأ المصلحة التأمينية بما يساهم فى تطوير شروط الوثائق القائمة وفتح مجالات عريضة لاصدار وثائق جديدة تساهم فى توفير الاحتياجات التأمينية.

ونتناول فيما يلى بقدر من التفصيل بيان المقصود بمبدأ المصلحة التأمينية وبدراسته فضوء خبرة الدول ذات نظم التأمين المتقدمة وننتقل عندئذ لبيان المصلحة التأمينية كشرط تامينى وقانونى لانعقاد عقد التأمين والصور العملية لتطبيقات المبدأ مع مناقشة ما اذا كانت المصلحة المعنوية كافية لقيام التأمين ومدى وجوب توافر المصلحة عند انعقاد التأمين واثناء سريانه وعند استحقاق مبالغه مع التفرقة بين العقود المختلفة.

المقصود بالمصلحة التأمينية:

يشترط لقيام التأمين ان تكون لدى المؤمن له صلة بموضوع التأمين بمقتضاها يستفيد من بقاؤه Benefit from its survival أو يخسر بفقدته. Suffer from, loss or damage أو يقع على عاتقه التزاما تجاهه liability in respect of it وبدون توافر مثل هذه المصلحة التأمينية Insurable interest يعتبر التأمين منعدما Invalid relationship التى بمقتضاها تنشأ عن فقد الحياة أو هلاك الممتلكات خسارة مادية pecuniary loss وبمعنى آخر فانها مصلحة مالية فى حياة شخص أو بقاء شئى بحيث تنشأ عن وفاة هذا الشخص أو هلاك أو فقد ذلك الشئ خسارة مالية Financial loss.

وإذا كان من المتفق عليه خضوع جميع أنواع التأمين لمبدأ المصلحة التأمينية اتفاقا مع الهدف من التأمين وتلافيا لسوء استغلاله

فقد اهتمت مختلف التشريعات المدنية والتأمينية باعتبار المصلحة التأمينية من الشروط القانونية لانعقاد عقد التأمين وان اختلفت تطبيقات المصلحة التأمينية والوقت الواجب توافرها (عند التعاقد/عند استحقاق مبلغ التأمين) فى تأمينات الاشخاص، عنها فى باقى أنواع التأمين.

المصلحة التأمينية تجد أساسها فى الهدف من التأمين وتحول بينه وبين أعمال الرهان:

يتمثل التأمين فى التزام من جانب المؤمن بأن يودى للمؤمن له أو لمن يحدده (للمستفيد) أداءاً معيناً عند تحقيق خطر معين مقابل أقساط يلتزم بأدائها المؤمن له.

وفى مجال تأمينات الحياة فان التأمين يضمن للمؤمن له أو المستفيد الحصول على مبلغ من المال عند وفاة المؤمن عليه، وإذا لم نشترط هنا وجود صلة بين المتعاقد والمؤمن عليه بحيث تكون للأول مصلحة مادية فى حياة الثانى ويخسر بوفاته فان عقد التأمين ينقلب الى نوع من عقود المقامرة وقد يصبح مصدراً للتكسب من وفاة الاخرين على النحو الذى صاحب نشأة التأمين على الاشخاص وأدى عندئذ الى القول باعتباره (عقداً مخالفاً للنظام العام والاداب العامه فهو يخالف النظام العام لانه قد يغرى المستفيد من التأمين بقتل المؤمن على حياته، وهو يخالف حسن الاداب لانه يرد على حياة الانسان وحياة الانسان لا تقدر بمال ولا يجوز أن تكون الحياة الانسانية محلاً للتجار ولا أن تكون وفاة الشخص مصدراً لاكتساب غيره مالا من الاموال).

ومن هنا نفهم كيف تعتبر المصلحة التأمينية من المبادئ الاساسية التى تحول دون اساءة استغلال التأمين وتتفق مع مفهومه وأهدافه اذ يتعين أن تلحق بالمؤمن له خسارة شخصيه أو يتبين عدم قدرته على تحقيق الدخل نتيجة لتحقق الخطر وألا أدى التأمين الى حصول المؤمن له على مبالغ دون أن تلحقه خساره شخصيه (مما يودى الى مخاطر أخلاقيه Moral hazard ويتنافى مع حسن السياسه) وأصبح عقد التأمين نوعاً من عقود المقامرة Gambling contract وكان باعثاً على ارتكاب الجرائم.

وهكذا كان اشتراط المصلحة فى التأمين أمرا تملية اعتبارات النظام العام ونصت جميع التشريعات على وجوب أن تكون لعاقدة التأمين مصلحة فى عدم تحقق الحادث المؤمن منه.

ويشير الدكتور محمد صلاح الدين صدقى الى المصلحة التأمينية باعتبارها تأكيد لفكرة التعاون بين مجموعه المعرضين لنفس الخطر بقصد توزيع الخسائر على أكبر عدد ممكن ذلك أن مبدأ المصلحة التأمينية يحتم وجود منفعة مادية مشروعة حتى يمكن اتمام التعاقد والغرض من ذلك واضح وهو الخروج بالتأمين من نطاق المغامرة أو المضاربه أو المقامرة الى نطاق التعاون . فإذا لم تتوفر المصلحة التأمينية فى الشخص أو الشئ موضوع التأمين لكان من السهل على المستأمنين التأمين على ممتلكات غيرهم أو التأمين على أشخاص لا تربطهم بهم أية مصلحة مادية، أو التأمين على أشياء تخالف النظام العام والقانون وكل هذا يتضمن بين ثناياه عنصر المغامرة أو المضاربه لهذا نجد أن كل أنواع التأمين تخضع للمصلحة التأمينية.

وقد اهتم قانون التأمين على الحياه الانجليزى الصادر عام ١٧٧٤ بالمصلحة التأمينية لمواجهة شيوع موجه من أعمال الرهان والمقامره under the guise of wave of gambling تحت ستار التأمين insurance تمثلت فى اصدار وثائق تأمين على حياة أشخاص عامة دون قيام أية مصلحة تأمينية، وفى هذا الشأن نص القانون المشار اليه والذى عرف بقانون الرهان Gamblingact على الآتى:

حيث تبين من الخبرة العملية ان اصدار تأمين الحياه أو من أحداث أخرى دون توافر مصلحة لدى المؤمن له يعتبر ضربا من الأعمال الضارة Wischievous kind of gambling التى يتعين تلافئها فلا يجوز لأى شخص أو الاتحادات أو الهيئات السياسيه أن يؤمن اعتبارا من بدء العمل بهذا القانون على حياة شخص أو عدة أشخاص أو ضد أى خطر أيا كان ما لم يكن لمن يبرم التأمين لصالحه أو لحمايه مصلحة interest لا يعتبر معها ابرام التأمين صورة من صور المقامرة أو اللهو Gambling and wagering والا اعتبر منعدما ولا ينشئ أى حق.

ووفقا لذلك ينص القانون الانجليزى المشار اليه على بطلان أية وثيقة على حياة شخص أو عدة أشخاص لا ينص فيها على اسم

الشخص أو أسماء الاشخاص أصحاب المصلحة فيها والذي تبرم الوثيقة لصالحهم أو لحسابهم وعلى انه لا يجوز أن يؤدي التأمين على حياة شخص أو عدة أشخاص الى الحصول على مقدار أو قيمة تجاوز مقدار أو قيمة ما للمؤمن له من مصلحة في حياة المؤمن عليه أو المؤمن عليهم.

No greater sum shall be recovered or received from the insurer or insurers than the amount or value of the interest of the insured in such life or lives.

وإذا كان لاهتمام القانون الانجليزي بتوافر المصلحة التأمينية مبرراته كوسيلة للحيلولة دون انقلاب عقد التأمين الى نوع من عقود الرهان والمقامره، فلقد كان لاشتراط المصلحة التأمينية مبررا آخر في فرنسا، حيث تفشت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ظاهرة قيام المرضعات بالتعاقد على تأمين حياة الاطفال الذين كانوا يقومون بارضاعهم ولوحظ عندئذ ارتفاع معدل الوفيات بين الاطفال المؤمن على حياتهم بمعرفة أولئك المرضعات إما بسبب اهمال متعمد من المرضعات أو نتيجة إفتعال أسباب الوفاة للأطفال، وعالج المشرع ذلك بالنص على ضرورة توافر المصلحة التأمينية عند التعاقد في تأمينات الحياه، ثم اشترط القانون الفرنسي ان تكون المصلحة نتيجة علاقة دم أو قرابة وثيقه الى جوار كونها ماديه.

وفي الولايات المتحدة الامريكية جرت المحاكم على الحكم بانعدام عقد التأمين اذا ما تبين التحايل على شرط المصلحة التأمينية اذ ينقلب عقد التأمين الى نوع من عقود الرهان waging contracte.

وعلى سبيل المثال حدث ان النقي شخصان وبعد تعارف قصير وافق أحدهما على أن يقوم بالتأمين على حياته، على أن يتنازل عن العقد بعد ابرامه لشخص آخر يلتزم بأداء الاقساط، وعند وفاة المؤمن عليه تبين الامر لشركة التأمين فامتنعت عن اداء مبلغ التأمين وأيدها في هذا القضاء تأسيسا على أن ملابسات عملية التنازل عن العقد وتحويله لشخص اخر لا تعدو ان تكون اساءه استخدام لوثيقة التأمين على الحياه وتحويلها الى نوع من المقامره حيث يتضح أن المتعاقد قام

بالتأمين على حياته، وفي نيته غرض وحيد هو تحويل الوثيقة لشخص آخر لا تتوافر بالنسبة له المصلحة التأمينية.

وهكذا فرغم افتراض المصلحة التأمينية لدى المستفيد من عقد التأمين الذي يقوم بتحديد الشخص المتعاقد المؤمن على حياته، فإن افتراض المصلحة التأمينية هنا لا يعتبر قرينه قاطعه على توافرها، بل مجرد قرينة بسيطة اذا ما نجح المؤمن في اثبات عكسها حكم ببطلان عقد التأمين لانتفاء المصلحة التأمينية.

المصلحة التأمينية احد الشروط القانونية لانعقاد عقد التأمين في مختلف التشريعات المدنية والتأمينية:

تشير دائرة المعارف البريطانية الى التأمين كعقد فتقرر ان هناك شروطا عامة اربعة يتعين توافرها لاعتبار عقد التأمين صالحا من الناحية القانونية: أن يكون للعقد سببا مشروعاً Legal Purpose، وان تتوافر لدى اطرافه الاهلية القانونية للتعاقد Legal Capacity to Contract وان تتلاقى او تتراضى ارادتي المؤمن والمؤمن له Meating of minds between the insurer & the insured واخيرا يجب أن يكون للعقد محلا (مقابلا أو عوضا) Payment or consideration، وترتبط المصلحة التأمينية بالاركان القانونية الاربعة لعقد التأمين اذ يتعين لاعتبار عقد التأمين صحيحا من الناحية القانونية Legally Valid ان يكون له هدفا مشروعاً بأن تكون هناك مصلحة تأمينية، والا شجع ذلك على اعمال ومضاربات غير مشروعته illegal ventures.

وبمعنى آخر فاننا حين نشترط مصلحة للمستأمن في بقاء المؤمن على حياته فيجب ان تكون هذه المصلحة مصلحة جديده، ولا يجوز في هذا الاكتفاء بما يقرره المستأمن نفسه في وثيقه التأمين فاذا ذكر مثلا في وثيقة التأمين أن للمستأمن مصلحة في بقاء المؤمن على حياته، ثم ظهر من ظروف الحال خلاف ذلك، كان التأمين باطلا.

وعلى أساس انتفاء المصلحة الجديده قضت المحاكم البلجيكية ببطلان التأمين الذي عقده صاحب مصنع على حياة بعض العمال ضمانا لعقد قرض اقترضه، وخصوصا وانه تبين من ظروف الحال ان

المستامن اختار هؤلاء العمال من حديثى السن حتى يستطيع ان يعقد تأميناً بقسط منخفض.

ولقد احتاط القانون المدنى المصرى للحالة التى يعقد فيها التأمين على حياة الغير وتتوافر لدى المؤمن له مصلحة تأمينيه فى حياة هذا الغير، ولكنه يعين مستفيدا اخر من التأمين غيره، ويخشى ان يتعمد هذا المستفيد وفاه المؤمن عليه ولهذا نصت المادة ٧٣٧ / ٢ على انه اذا كان التأمين على الحياه لصالح شخص غير المؤمن له فلا يستفيد هذا الشخص من التأمين اذا تسبب عمدا فى وفاة الشخص المؤمن على حياته أو وقعت الوفاة بناء على تحريض منه. فاذا كان ما وقع من هذا الشخص مجرد شروع فى احداث الوفاة، فان للمؤمن له الحق فى ان يستبدل بالمستفيد شخصا اخر، ولو كان المستفيد قد قبل ما اشترط لمصلحته من تأمين.

وقد أشرنا فيما سبق الى اهتمام قانون التأمين على الحياه الانجليزى لعام ١٧٧٤ بضرورة توافر المصلحة التأمينيه لانعقاد عقد التأمين حين نص على أنه (لا يجوز لاي شخص او مجموعه من الاشخاص او الاتحادات او الهيئات السياسيه ان تؤمن على حياة شخص أو عدة اشخاص او ضد اى خطر ايا كان مالم يكن لمن يبرم التأمين لصالحه أو لحسابه مصلحة)، بل لقد ذهب القانون الانجليزى الى ربط المصلحة التأمينيه بمقدار مبلغ التأمين حيث نص على انه (لا يجوز الحصول من المؤمن أو المؤمن على ما يجاوز مقدار أو قيمة ما للمؤمن له من مصلحة فى حياة المؤمن عليه).

وقد اهتمت اغلب القوانين المدنيه الاوربيه بالمصلحة التأمينيه من خلال ما يمكن تسميته بمبدأ القبول أو رضاء المؤمن عليه Concept of consent وعلى سبيل المثال يجيز قانون التأمين الفرنسى التأمين على حياة شخص لصالح شخص آخر طالما قبل ذلك المؤمن على حياته كتابة (ويبطل التأمين على حياة الغير بدون رضائه الكتابى (م ٣٧) .. ولا يجيز رهن الوثيقه أو تحويلها الى شخص اخر طالما يقبل ذلك كتابة المؤمن عليه، والا اصبح عقد التأمين باطلا (م ٢٢)، ومن ناحية اخرى فان القانون الفرنسى لا يجيز التأمين على حياة من يقل عمره عن ١٢ عاما دون موافقه والديه أو ولى امره، كما لا يجيز التأمين على حياة المتزوجه دون موافقة زوجها (م ٢٣).

وفي مجال التأمين على الاشياء تنص المادة ٣٢ على انه (يجوز ان يعقد التأمين بواسطة كل شخص له مصلحة في بقاء الشئ وكل مصلحة مباشرة في عدم تحقق الخطر يجوز ان تكون محلا للتأمين).

وفي القانون البلجيكي الصادر في ١١/٦/١٨٧٤ يشترط لصحة عقد التأمين ان تكون لدى المتعاقد مصلحة تأمينيه في حياة المؤمن عليه، وحيث لا يتم تحديد المستفيدين باسمانهم يتم توزيع مبلغ التأمين بين الورثة ويلتزموا عندئذ بتقديم ما يثبت صفتهم كاعلام الارث .Certificate of survival

ويردد ذات الحكم قانون عقد التأمين الدنماركي الصادر عام ١٩٣٠، فوفقا له يجوز ابرام عقد التأمين على حياة ذات المتعاقد او على حياة شخص اخر (م ٣٧) على ان يحدد المؤمن عليه المستفيد من التأمين فاذا لم يتم تحديد احد ادى مبلغ التأمين الى الورثة (م ٣٩ و ٤١).

ووفقا للقانون المدني الايطالى تبطل العقود اذا كانت لها انعكاسات اجتماعيه او اقتصاديه او اخلاقيه غير مرغوبه, undesirable social economic or moral effects وفي مجال التأمين تشترط صراحة المصلحة التأمينيه (م ٣٠) مع قيام المؤمن عليه كتابة بتحديد المستفيدين في تأمين الحياه.

وفي لكسمبرج ينص قانون عقد التأمين الصادر في ١٦/٣/١٨٩١ على ان للشخص ان يؤمن على حياته أو حياة شخص آخر ومن الضروري تحديد مبلغ التأمين في العقد، ويعتبر هذا العقد باطلا اذا تبين انه لا يوجد للمستفيد مصلحة في حياة المؤمن عليه.

ووفقا للقانون المصري يشترط لانعقاد عقد التأمين شروطا اربعة: التراضي والمحل والسبب باعتبارها الشروط الثلاثة لانعقاد العقود بوجه عام وفقا للمواد ٨٩، ١٣٦ من القانون المدني ويضاف اليها في التأمين شرطا رابعا هو المصلحة في التأمين.

ولم يكتف المشرع المصري بان يأخذ عن قانون التأمين الفرنسي نص المادة السابعة والخمسين منه والتي تبطل التأمين على حياة الغير بدون رضائه الكتابي، بل عمم شرط المصلحة الوارد في القانون

الفرنسي بين النصوص الخاصة بعقد التأمين على الاشياء لينطبق على كل انواع التأمين سواء منها تأمين الاشياء أو تأمين الأشخاص.

وهكذا نصت المادة ٧٤٩ من القانون المدني المصري والوارده تحت عنوان (الاحكام العامه لعقد التأمين) على انه (يكون محلا للتأمين كل مصلحة اقتصادية مشروعه تعود على الشخص من عدم وقوع خطر معين) كما تنص المادة ٧٣٣ على أنه:

- ١- يقع باطلا التأمين على حياة الغير مالم يوافق الغير عليه كتابة قبل ابرام العقد فان كان هذا الغير لا تتوافر فيه الاهليه، فلا يكون العقد صحيحا الا بموافقة من يمثله قانونا.
- ٢- وتكون هذه الموافقة لازمه لصحة حواله الحق في الاستفادة من التأمين او لصحة رهن هذا الحق.

المصلحة التأمينيه فى تأمينات الاشخاص ومتى يجب توافرها:

اولا : مفهوم المصلحة التأمينية فى تأمينات الأشخاص وتطبيقاتها:

تقوم المصلحة التأمينيه متى كان المؤمن له معرضا لخسارة شخصية a personal loss اذا ما تحقق الخطر المؤمن منه.

وتطبيقا لذلك فى مجال تأمينات الاشخاص فان لكل شخص مصلحة تأمينيه غير محدوده فى حياته، ولاى شركه الحق فى التأمين على حياة من يعمل بها ممن يعتمد نشاطها على وجوده Key man وللزوجة أن تؤمن على حياة زوجها وللاب أن يؤمن على الحياه لاي من أبنائه القصر، ففى هذه الصور تتوافر بينهم صلة ماديه كافيه Sufficient pecuniary relationship لقيام المصلحة التأمينيه.

ولنا ان نلاحظ هنا أهمية التفرقه بين الحالة التى يؤمن فيها المتعاقد policy holder على حياته his own life وتلك التى يؤمن فيها على حياة شخص آخر، ففى الحالة الاولى يراعى أن حياة المؤمن له لا تقبل القياس بوحدات النقود، وليس لها قيمة ماليه محدد،

وبالتالى لا يوجد حداً أقصى لمبلغ التأمين، وان ارتبط مبلغ التأمين عملياً بدخل المؤمن له، والذي يفترض اقتطاع الأقساط منه، وبمدى الرغبة والقدرة على الادخار، أما حيث يتم التأمين على حياة شخص آخر فإن من الأمور الجوهرية التأكد من مدى المصلحة المالية التي للمؤمن له the person assuring في حياة المؤمن عليه have a financial interest in the other person.

وعلى سبيل المثال فإن للدائن مصلحة مالية في حياة المدين بمقدار الدين، كما ان للزوجه مصلحة في حياة زوجها الملتزم قانوناً باعالتها who is legally bound to support her وبالتالي يكون لها التأمين على حياته وقد اقر ذلك في انجلترا قانون ملكية الزوجات الصادر عام ١٨٨٢. The married womens' property act , 1882.

وفيما عدا علاقة الزوج والزوجه، يرى البعض أن مجرد الاعاله لا يكفي لقيام التأمين فليس للأب مصلحة تأمينيه في حياة ابنه a father has no insurable interest in his son's life وأنه رغم قيام الأم بكافة الاعمال المنزليه اللازمه لابن فليس له مصلحة تأمينيه في حياتها، ومع ذلك فإن الاعاله تعتبر بوجه عام كافية لتوافر المصلحة التأمينيه ولكل شخص معال الحق في التأمين على حياة من يعوله any one who is dependent on an individual للزوجه أن تؤمن على حياة زوجها، فاستمرار حياته يعنى قيمه ماليه بالنسبه لها كما أن في وفاته خسارة ماليه لها، وعلى العكس من ذلك، ليس من المألوف قيام الأخ بالتأمين على حياة اخته، ذلك أن وفاة الاخير لا تشكل خساره ماليه له.

وفي المملكة المتحده فان ما يسمى بالتأمين الصناعى او العمالى industrial assurance (وترجع نشأته الى جمعيات دفن الموتى Burial Clubs التى تأسست لتقديم نفقات الجنازه، ومن بعدها جمعيات الاخوه Friendly Societies التى أنشئت أساسا لتوفير نفقات العلاج وأداء اعانات في حالات الوفاة). تنص على عدة قيود للتأمين على حياة الاخرين اذ تقرر انه يجب ان تترتب على الوفاة نفقات يتحملها أحد الاقارب ذوى الصلة الوثيقه A death might result in expense to a surviving near relative كالابوين أو الجدين.

وحيث يكون المؤمن عليه طفلا فلا يجوز ان يتجاوز مبلغ التأمين قدرا بسيطا (٣٠ جنية وفقا لقانون التأمين الصناعى وجمعيات الاخوه لعام ١٩٣٨) .. وكما سبق وذكرنا فان هذه الاحكام ترجع تاريخيا الى تلافى اتخاذ التأمين باعثا على ارتكاب جرائم قتل الاطفال.

ووفقا للمستفاد من قضاء المحاكم البريطانىة فان للشخص مصلحة تأمينيه فى حياته بأى مبلغ يشاء ولمصلحة أى شخص يشاء، كما ان لكل من الزوجين مصلحة تأمينيه فى حياة الزوج الاخر ولكل من الدائن والضامن مصلحة تأمينيه فى حياة المدين أو المضمون فى حدود مبلغ الدين أو الضمانه على انه ليس للمدين مصلحة تأمينيه فى حياة الدائن، وللمنتج السينمائى مصلحة تأمينيه فى حياة الممثل الاول أو الممثل الاول فى الفيلم الذى ينتجه، وقد كان للوالد الحق فى التأمين على حياة أبنائه بشروط معينه وقد أوقف ذلك بقانون التأمين الاهلى عام ١٩٤٦ .

وإذا كان من المتفق عليه وجوب جدية المصلحة التأمينيه وتوافرها لدى المؤمن له فان اشتراط ان تكون المصلحة اقتصاديه تثير بعض التحفظات لدى فريق من أساتذة القانون والتأمين الذين يوجهون النظر الى المسائل العاطفيه والمعنويه فى تأمينات الاشخاص.

يقول الاستاذ الدكتور عبد المنعم البدر اوى: إن اشتراط كون المصلحة اقتصاديه مفهوم فى التأمين على الاشياء، نظرا لان لهذا التأمين صفة تعويضيه بحتة، وانما هل يشترط هذا الشرط حتى فى التأمين على الاشخاص.

قد يتصور وجود مصلحة اقتصاديه لشخص فى حياة الغير، كمصلحة الزوجه فى بقاء زوجها الذى ينفق عليها، ومصلحة الابناء فى حياة أبيهم، خصوصا اذا كان الزوج او الاب ممن يعيشون من كسب عملهم لا من ريع ما يملكون من مال.

ولكن ألا تكفى المصلحة الادبيه؟

يرأى الدكتور البدر اوى أن المصلحة الادبيه أى المعنويه فى كافيه التأمين على الاشخاص فيكفى أن يكون للمؤمن له مصلحة أدبيه فى

بقاء المؤمن على حياته حياً، ذلك أن الغرض من اشتراط المصلحه هو الرغبة فى أن تحول دون تسبب المستأمن فى وقوع الخطر، ولا شك أن المصلحه الادبيه (المعنويه) أو عاطفه الحب كافيه جداً لمنع هذا، بل انها فى كثير من الاحوال أقوى اثراً من المصلحه الماديه، وخصوصاً إذ لاحظنا ان التأمين على الاشخاص ليست له صفه تعويضيّه.

وبنفس الحماس يقول الاستاذ الدكتور عادل عز: أننا لا نوافق اطلاقاً على أن تكون هذه المصلحه (مصلحة المؤمن له فى بقاء المؤمن على حياته على قيد الحياه) مجرد مصلحه ماديه فقط بل ان المسائل العاطفيه تلعب دوراً كبيراً هنا، وليس أدل على ذلك من أن التشريعات فى كثير من دول العالم اعتبرت ان رابطة الدم كافيه لتوافر هذا الشرط فمثلاً للانسان مصلحه تأمينيه فى أولاده، وللزوج مصلحه تأمينيه فى زوجته وللزوجه مصلحه تأمينيه فى زوجها، وللشخص مصلحه تأمينيه فى والديه وهكذا ..

ولكن هذا لا يمنع فى كثير من الاحوال من توافر المصلحه التأمينيه لاسباب ماديه بحتة، كما لو أمنت منشأة على حياة موظف له أهمية بالنسبه لها وللشريك المتضامن فى بعض الاحيان مصلحة تأمينيه فى حياة شريكه وهكذا.

ومن الواضح هنا أن الاستاذ الدكتور عبد المنعم البدر اوى يرى انه يكفى ان تكون للمؤمن له مصلحة أدبية فى بقاء المؤمن على حياته تأسيساً على أن التأمين على الاشخاص ليست له صفه تعويضيّه، وأن المصلحه الادبيه أو عاطفة الحب قد تكون أقوياً من المصلحه الماديه أو الماليه، ومع ذلك فانه لم يعطينا مثلاً واحداً لما ذهب له، ولا نظن انه يقصد، كما يستفاد من سياق عباراته، ان للمحب مصلحة تأمينيه فى حياة محبوبه لسبب بسيط ان العواطف وما شابهها من المسائل المعنويه من الامور التى يصعب للغير ادراكها، ولا تقبل بالتالى القياس الكمي كشرط من الشروط الفنيه لعمليات التأمين، ولعل عبارات أستاذنا الدكتور عادل عز أكثر دقة وتحقيقا للغايه التى يقصدها، فقد أورد أمثلة لما يراه تؤكد انه يعتد بالمسائل العاطفيه والمعنويه كقرينه يفترض معها قيام المصلحه الاقتصايه، إذ يشير الى رابطة الدم وتطبيقاتها فى علاقة الابناء والاباء، ثم فى علاقة الزوج بالزوج الاخر، ولا خلاف حول ذلك.

ولنا ان نشير هنا الى نص المادة ٧٤٩ من المجموعه المدنيه المصريه والذى يقضى بأنه (يكون محلا للتأمين كل مصلحة اقتصاديه مشروعه تعود على الشخص من عدم وقوع خطر معين) فقد ورد هذا النص بالاحكام العامه لعقد التأمين، وبالتالي فانه يسرى - كما يقرر الاستاذ الدكتور عبد المنعم البدر اوى نفسه، على كل أنواع التأمين سواء منها تأمين الاشياء او تأمين الاشخاص، وفي بيان هذا النص يشير الاستاذ احمد جاد عبد الرحمن الى أن العاطفه ليست كافيه لخلق مصلحة تأمينيه، فالقانون الانجليزى مثلا لا يبيح للأخ أن يؤمن على حياة اخيه لمجرد انه أخوه، ولا للاب أن يؤمن على حياة ابنه لمجرد أنه أبوه.

ونظرا لانه يجب ان تكون المصلحه الماديه مشروعه، فلا يجوز التأمين على حياة العشيقه، كما لا يجوز للمدين ان يؤمن على حياة الدائن الذى يتساهل فى مطالبته له بالوفاء بالدين.

ومن هنا .. فاننا نتحفظ بالنسبه للوثيقه التى تعدها إحدى شركات التأمين المصريه تحت مسمى (الوالد والطفل) بهدف أداء مبلغ التأمين لاي من الوالد أو الطفل فى حالة وفاة الآخر ذلك انه اذا كان للقاصر مصلحة مادية فى بقاء والده على قيد الحياه بمقدار ما ينفقه عليه حتى انتهاء مرحلة التعليم والتأهيل للعمل، فان معنى ذلك وجود مصلحة تأمينيه للوالد فى وفاة ابنه وهو أمر غير اخلاقى ولا يتفق مع ما يجب أن تكون عليه الصله بين الوالد وابنه.

ثانيا: متى يجب توافر المصلحه التأمينيه فى تأمينات الاشخاص:

تشير دائرة المعارف البريطانيه الى ضرورة توافر المصلحه التأمينيه فى تأمينات الاشخاص عند التعاقد at the time of the contract ولا يلزم بعد ذلك توافرها عند تحقق الخطر.

وعلى سبيل المثال فان للمطلقه divorced woman ان تستمر فى التأمين على حياة مطلقها وان تحصل بذلك على مبلغ التأمين فى حالة وفاته رغم عدم كونها عندئذ زوجة له.

وفى ذات المعنى يقرر استاذنا الدكتور سلامه عبد الله ان الاتجاه العام السائد حديثا فى عقود تأمين الحياه هو ضرورة توافر المصلحه

التأمينية عند التعاقد، ويضيف قائلا ليس هناك ما يستدعى بقاء المصلحة التأمينية سارية خلال مدة التعاقد أو عند تحقق الحادث واستحقاق مبلغ التأمين. فمن المتعارف عليه أن للزوجة مصلحة تأمينية فحياة زوجها، وعلى ذلك يكون لها الحق في التعاقد على تأمين حياتها، فإذا فرض انه عند استحقاق مبلغ التأمين كان الزواج غير قائم بينهما، فيكون لها الحق - بالرغم من عدم توافر المصلحة التأمينية - في قبض مبلغ التأمين.

وفي مجال الإهتمام بدراسة مبررات استمرار التأمين بالنسبة للمطلقة (رغم انقضاء الصلة التي تربطها بمطلقها والتي كانت تجعل لها مصلحة في بقاءه على قيد الحياة وخسارة بوفاته) يشير واحدا من أساتذة التأمين في امريكا الى أن (القاعده العامه بالنسبه لتأمينات الاشخاص وجوب توافر المصلحة التأمينيه عند بدء التعاقد وليس من الضروري توافرها عند تحقق الخطر، ويرجع هذا الى أن عقد تأمين الحياه ليس من عقود التعويض، كما أن المحاكم (الامريكية) قد جرت على النظر الى عقد تأمين الحياه كعقد استثمار لتكوين الاموال an investment contract فإذا طلقت زوجه لديها وثيقه تأمين على حياة زوجها فان لها ان تستمر في اداء الاقساط ولها الحق عند وفاة هذا الزوج السابق في الحصول على مبلغ التأمين وقد تكون عندئذ زوجة لشخص آخر ولا تعاني أية خساره ماليه نتيجة لوفاة الزوج الاول، وفي ذات الاتجاه فان للمنشأه ان تستمر في عقد التأمين المبرم على حياة مديرها الذي انتهت خدمته، وللدائن أن يبقى التأمين على حياة مدينه الذي سدد دينه وبوجه عام لا يشترط في تأمينات الحياه استمرار المصلحة التأمينيه the general rule is that a Continuing insurable interest is not necessary

ومن هنا نفهم كيف يرتبط القول باستمرار عقد التأمين رغم انتهاء الصله بين المؤمن له والمؤمن عليه بمفهوم معين للهدف من عقد تأمين الحياه تتمثل في النظر للعقد كعقد ادخاري أو استثماري، ولمزيد من ايضاح هذه النظره فان المرجع السابق الاشاره اليه يبين الاتي في مجال مفهوم تأمين الحياه:

(يعتبر تأمين الحياه من الناحيه الاجتماعيه والاقتصاديه وسيله يتعاون بمقتضاها مجموعه من الاشخاص لمواجهة الخسائر الناشئه عن الوفاه المبكره التي يتعرضون لها بحيث تجمع هيئة التأمين الاقساط التي

يؤديها كل من أعضاء المجموعة وتستثمرها لتؤديها مع عائد بسيط الى خلفاء من يتوفى منهم).

أما من وجهة النظر الفردية، فان تأمين الحياه وسيله لتكوين تركه (a method of creating an estate ، وبالنسبه للعاملين فهو تدبير لتكوين أموال للمعالين، عادة افراد الاسره، اذا ما توفى المؤمن عليه في سن مبكرة قبل أن تتاح له الفرصه لتكوين ثروه فعليه يتركها لهم Life insurance is a way of creating an actual estate for the benefit of dependants if the worker does not live to realize the Potential estate.

كما ان لتأمين الحياه هدفا آخر حين ينظر اليه كوسيله لادخار اموال فعليه تعتبر مصدرا للدخل عند بلوغ العامل مرحلة الشيخوخه And it is a way of saving money for the actual estate to be a Source of income in old age.

ووفقا للوضع في مصر تنص المادة ٧٣٤ من القانون المدنى على ان (المبالغ التي يلتزم المؤمن في التأمين على الحياه بدفعها الى المؤمن له أو الى المستفيد عند وقوع الحادث المؤمن منه أو حلول الاجل المنصوص عليه في وثيقة التأمين تصبح مستحقة من وقت وقوع الحادث أو وقت حلول الاجل دون حاجة الى اثبات ضرر أصاب المؤمن له أو اصاب المستفيد.

ويشير الدكتور محمد صلاح الدين صدقى الى نص المادة ٧٣٤ المشار اليه ويقرر انه : لا يتحتم توافر المصلحة التأمينيه عند تحقق الخطر المؤمن منه والمطالبه بمبلغ التأمين في العقود التي لا تخضع لمبدأ التعويض، ومن أهمها عقود التأمين على الحياه وعقود تأمينات الاشخاص بصفه عامه، ويشترط أساسا توافر المصلحة التأمينيه عند التعاقد كمصلحة ماديه ومشروعه للمتعاقد في حياة المؤمن عليه، ولا يشترط بعدنذ أن يكون هناك ضررا ماديا اصاب المستفيد في وقت تحقق الخطر المؤمن منه .. وحتى يضمن المشرع المصرى عدم استغلال المستفيد لذلك (عدم حتمية توافر المصلحة التأمينيه عند تحقق الخطر)، فقد رتب أحكاما يحرم بمقتضاها المستفيد الذى تسبب عمداً أو بطريق التحريض في وفاة المؤمن على حياته.

ولنا هنا أن نلاحظ ان القانون المدنى المصرى يقرر حكما عاما لعقد التأمين على الحياة سواء فى ذلك تلك التى تؤدى مبالغها فى حالة الوفاة فقط، او تلك التى تؤدى مبالغها فى حالة الحياه، او التى تؤدى مبالغها فى حالتى الحياه أو الوفاة، وبالتالي فهو ينظر لعقود التأمين على الحياة باعتبارها عقود مختلطة تجمع بين الجانب التأمينى لمواجهة خطر الوفاة وبين الجانب الادخارى لمواجهة خطر الحياه.

ويلاحظ استاذنا الدكتور عادل عز انه اذا كانت بعض الدول تشترط وجود المصلحة التأمينيه فى تأمينات الاشخاص عند التعاقد فقط، فان هناك دولا اخرى تشترط توافر المصلحة التأمينيه عند التعاقد وبعده، ويميل لهذا الرأى بقوله: (ونحن نؤيد هذا الرأى لانه اذا امن شريك علحياه شريكه ثم انتهت الشركه فما هو الدافع للاستمرار فالتأمين وما هى مصلحة الشريك فى بقاء شريكه السابق على قيد الحياه... وليس المجال هنا الدخول فى التفاصيل المتعلقة بعلاج مثل هذه المشاكل). وهكذا يترك الاستاذ الدكتور عادل عز بابا مفتوحا لتفاصيل أبعده.

ولعل من المناسب هنا التفرقه بين أنواع عقود تأمين الحياه عند تحديد مدى وجوب استمرار توافر المصلحة التأمينيه حتى تاريخ تحقق الخطر من عدمه فحيث يقتصر التأمين على اداء مبلغ التأمين فى حالة الوفاة فقط فان من الضرورى توافر المصلحة التأمينيه وقتئذ اما اذا غلبت على العقد الصفه الادخاريه كما فى عقد تكوين الاموال والعقود المختلطة فيمكن الاكتفاء بتوافر المصلحة التأمينيه عند التعاقد، فالعقد هنا احتياطاته الاكتواريه التى يكون من المرغوب معها استمرار اداء الاقساط للمحافظه على الاحتياطى القائم واكتساب الحق فى مبالغ التأمين عند توافر شروط استحقاقها.

ثالثا: المصلحة التأمينيه فى شروط عقود تأمينات الاشخاص ومتى يجب توافرها:

وفقا للماده (٢٣) من قانون الاشراف والرقابه على التأمين الصادر برقم ١٠ لسنة ١٩٨١ يتولى اتحاد التأمين المصرى (الذى اجاز القانون لشركات التأمين انشاؤه) دراسة شروط وثائق التأمين ونماذجها واقتراح اصدار وثائق موحده، ومن هنا يلاحظ تماثل الشروط العامه لوثائق

التأمين المعمول بها فى جمهورية مصر العربية سواء فى ذلك تلك التى تصدرها شركات القطاع العام أو التى تصدرها شركات القطاع الخاص.

وفىما يتعلق بالمصلحة التأمينية فى شروط وثائق التأمين يلاحظ مايلى:

أ - يشير الشرط الخاص بالدفع لاصحاب الشأن والوارد بالشروط العامة لوثائق التأمين الى اداء مبالغ التأمين فور تقديم المستندات المصوغة للصوغه للصرف ومن بينها الاعلام الشرعى الصادر باثبات الورثة او قرار تعيين الوصى او القيم.. الخ وفى هذا اشارة وان كانت بعيدة وغير مباشرة الى افتراض صلة القرابة بين المؤمن عليه والمستفيدين من التأمين فى حالة وفاته.

ب - يشير احد الشروط العامة لوثيقة التأمين من الحوادث الشخصية الى اداء مبلغ التأمين الى المستفيدين الوارد بيانهم بجدول الوثيقة او الى المستحقين شرعا فى حالة عدم تحديد مستفيدين وعلى انه اذا توفى المؤمن عليه بفعل متعمد من اى من المستفيدين او المستحقين المشار اليهم تسقط كافة حقوقه فى المبلغ المستحق والذى يظل واجب الاداء الى باقى المستفيدين او المستحقين

ج - يتضمن التقرير الادارى الذى يعده مراقب الانتاج لقسم الاصدار استيفاء بيانات عن طالب التأمين من بينها ما هى الغاية التى يرمى اليها الطالب من هذا التأمين وفى حالة م إذا كانت طالبة التأمين سيدة متزوجة يذكر اسم الزوج ووظيفته ومبلغ تأمينه ولماذا يؤمن على حياة زوجته وهل هى حامل الان وفى أى شهر.

د - تهتم التوجيهات الصادرة من احدى شركات التأمين الى المشرفين والمفتشين والمندوبين بوجود تحديد المستفيدين بكل وضوح حتى لا يترتب على ذلك مشاكل تؤخر صرف مبلغ التأمين لهم وان عليهم ملاحظة الاتى:

- اذا ذكر زوجتى واولادى يجب أن يذكر زوجتى فلانة بنت فلان واولادى منها حسب الانصبه او بالتساوى فيما بينهم حسبما يترأى للمتعاقد
- اذا ذكر الى ورتتى الشرعيين فقط وكان متزوجا فان ذلك يقصد به الزوجة التى تثبت لها هذه الصفة وقت وفاة المؤمن عليه والاولاد والوالد والوالدة

- اذا ذكر الى اولادى جميعيا ذكورا واناثا بالتساوى فيما بينهم فان حق الاستفادة يكونين لاولاده فقط دون اى شريك.
- اذا ذكر الى شقيقتى او شقيقى يجب ذكر اسم الشقيقة او الشقيق.

وعلى ذلك فانه من الضرورى تحديد المنتفعين بالتأمين بوضوح تام بمراعاة أن للمتعاقد الحق فى تعديل بند المستفيدين فى اى وقت يشاء طالما لم ينص فى الوثيقة على ان مبلغ التأمين يدفع الى شخص يعينه بالذات ففبهذه الحالة يكون التعاقد بين المتعاقد والشركة لمصلحة الغير الذى اشترط التأمين لمصلحته والذى يقبل كتابة هذه الاستفادة، وبذلك يكون حق المستفيد المعين بالذات فى مبلغ التأمين حق شخصى مباشر ينشأ منذ صدور عقد التأمين وفى هذه الحالة لا يمكن للمتعاقد تعديل بند المستفيد بالوثيقة الا بموافقته المستفيد نفسه على ذلك كتابه.

هـ فيما عدا الاشارات غير المباشرة التى تتعلق بتحديد المستفيدين من مبالغ التأمين والمشار اليها بالبنود السابقة فان كافة وثائق التأمين التى تصدرها شركات التأمين المصرىة تخلو من أية احكام ترتبط بمبدأ المصلحة التأمينية سواء فى شروطها العامة أو الخاصة اذ يترك للمتعاقد حرية كاملة فى تحديد المستفيدين (أو المنتفعين كما تسميهم بعض الوثائق) من مبلغ التأمين دون أدنى توجيه أو ملاحظة، والامرداته بالنسبة للنموذج الموحد لطلب التأمين على الحياه المعتمد من اللجنة المختصة بالاتحاد المصرى للتأمين اذ يترك للمتعاقد تحديد من يصرف له مبلغ التأمين (بند ٣ من النموذج) سواء فحالة بقاء المؤمن عليه على قيد الحياه عند انتهاء مدة التأمين أو فى حالة وفاته خلال مدة التأمين.

و- لنا أن نشير الى ما تنص عليه الوثيقة المسماه (الوالد والطفل) من اداء مبلغ التأمين للوالد فى حالة وفاة الطفل قبل نهاية مدة التأمين، فاننا نفهم ما تنص عليه وثيقة أخرى من رد الاقساط المسدده فى هذه الحالة أما أن يودى مبلغ التأمين بالكامل الى الوالد فلا نرى هنا مصلحة تأمينيه للوالد فى اقتضائه فخسارته بفقد الابن ليست ماديه فهو الملتزم بالانفاق عليه والتأمين أصلا يهدف الى تعويض الابن عما كان سينفقه عليه والده عند بلوغه مرحلة ما من العمر يحتاج فيها الى نفقات تعليم أو زواج أو يساهم فى تمويل انشاء مشروع خاص به، وإما أن نقول أن للابن مصلحة ماديه فى بقاء الاب أو أن نقول العكس فالمصلحة هنا لا تجتمعان ولا تقاس هذه الحالة بالتأمين على حياه كل

زوج لمصلحة الزوج الاخر أو التأمين على حياة أحد الشريكين لمصلحة الشريك الاخر والامر لا يخرج في رأينا عن محاوله للتنوع في الوثائق لا تقوم على أساس من الواقع أو المبادئ التأمينيه المتفق عليها.

المصلحة فى تأمينات الممتلكات والمسئوليه:

تنص المادة ٧٤٩ على إنه "يكون محلا للتأمين كل مصلحة إقتصادية مشروعه تعود على الشخص من عدم وقوع خطر معين.

ولا شك فى ريان هذه المادة على تأمينات الممتلكات والمسئوليه. فإذا إنعدمت هذه المصلحة الأقتصادية أو الماديه كان التأمين باطلا بطلانا مطلقا باعتبارها شرطا لأنعقاد العقد.

ويمكن تحديد هذه المصلحة بالقيمه الماليه المعرضه للفقء أو الضياع حال تحقق الخطرالمؤمن منه أو قيمة الخساره التى لحقت المؤمن له أو المستفيد إذا تحقق الخطر، والتى تتمثل فى قيمة الشئ المؤمن عليه من الحريق، ومبلغ الدين فى التأمين ضد الإعسار، ومبلغ ما يلزم به المؤمن له من تعويض فى تأمين المسئوليه.

ومن شأن تحديد هذه المصلحة تحديد مدى حقوق المستفيد أو المؤمن له حال تحقق الخطرالمؤمن منه أمبلغ التعويض المستحق له.

وعلى سبيل المثال فإن مبلغ التأمين فى عقد التأمين الذى يبرمه الدائن لمرتهن على العقار المرهون لمصلحته يكون فى حدود الدين المضمون أو أقل لأن الزيادة تجاوز المصلحة الماديه.

والأمر ذاته إذا أمن المستأجر أو المودع لديه، فلا يحق لأى منهما الحصول إلا على ما يقابل التعويض الذى يلزمان به أمام المؤجر أو المودع.

هذا وحيث يشمل التعويض وفقا للماده ٢٢١ من القانون المدنى ما يلحق الدائن من خساره فضلا عما يفوته من كسب فإن من المنطقى شمول مبلغ التعويض الذى يوفره التأمين للخساره الناشئه مباشرة عن

تحقق الخطر المؤمن منه كما يمكن أن يتفق مع المؤمن على شموله لما يفوت المؤمن له من كسب محقق لولا تحقق الخطر وذلك بشرط صريح فى العقد يتضمن تحديدا دقيقا لكيفية حساب مبلغ الكسب الغائب.

وتجدر الإشارة هنا إلى عقود تأمين الحريق المسماه بعقود تأمين خسائر التوقف عن العمل والتي تهتم بالخسائر غير المباشرة والأعباء والأضرار الناتجة عن الحرمان من الإنتفاع أو العطل الناتج عن الحريق والمصاريف التى تنجم عنه كالإيجارات والضرائب وفوائد الرهون وفوائد السندات وفوائد البنوك وأقساط التأمين والأجور والإيجارات المؤقتة للمحال الجديده أو للمواد أو للأماكن، وكذا مصاريف إعادة الإنشاء كوضع أو رفع الأيسطه أو الطنafs أو الأجهزة المختلفه أو مصاريف الأقامة بالفنادق وإرتفاع سعر الأيجار وكذا المصاريف الإضافيه اللزومه لإعادة أو إستبدال أو تجديد المباني أو المنقولات وهبوط قيمة الأشياء التى أتلها.

أولا : أساس المصلحه التأمينيه فى تأمينات الممتلكات:

وفقا للماده ٧٤٩ من التقنين المدنى يجب أن تكون هناك مصلحه إقتصاديّه مشروعّه تعود على الشخص من عدم وقوع الخطر، ومن هنا فإن من البديهي إنعقاد المصلحه الأقتصاديّه لمالك الشئ موضوع التأمين باعتبارّه المعرض للخساره الأقتصاديّه حال تحقق الخطر.

على أن الملكيه ليست هى البرهان الوحيد على تعرض المؤمن له للخساره الماليّه عند تحقق الخطر ففى كثير من الصور لا يكون المؤمن له مالكا للشئ ومع ذلك يواجه الخساره الناشئه عن تحقق الخطر ومن ذلك:

١ - نصت الماده ٧٧٠ من التقنين المدنى الوارده تحت عنوان التأمين ضد الحريق (ولا شك فى سرياتها بالنسبه لباقي تأمينات الممتلكات) على أن قيام المالك بالتأمين على الشئ المثقل برهن حيازي أو تأميني فإن صاحب الحق العيني قد لا يحتاج عندئذ لعقد تأمين لصالحه، حيث نصت على الآتى :

"(١) إذا كان الشئ المؤمن عليه مثقلا رهن حيازي أو رهن تأميني أو غير ذلك من التأمينات العينيّه، إنتقت هذه الحقوق الى التعويض المستحق للمدين بمقتضى عقد التأمين".

(٢) فإذا شهرت هذه الحقوق أو أعلنت الى المؤمن ولو بكتاب موسى عليه، فلا يجوز له أن يدفع ما في ذمته للمؤمن له إلا برضاء الدائنين".

"(٣) فإذا حجز على الشيء المؤمن عليه، أو وضع تحت الحراسه فلا يجوز للمؤمن إذا أعلن بذلك على الوجه المبين فى الفقره السابقه أن يدفع للمؤمن له شيئا فى ذمته".

٢ - وحيث يكون عقد الأيجار لمدته طويله بينما يجوز إنهاؤه إذا تم هلاك نسبة محدده من المبنى فإن للمستأجر فى هذه الحاله مصلحه تأمينيه فى بقاء المبنى وعدم هلاكه.

٣ - كما يكون لشركة البحث عن البترول بناء على إمتياز صادر لها من سلطه مختصه محدد به منطقه البحث والأكتشاف والمكافأه أو النسبه التى تحصل عليها الشركه من البترول المكتشف، يكون لشركة البترول هنا مصلحه تأمينيه فى عدم تعرض البترول للخطر.

٤ - لصاحب جراج السيارات مصلحه فى عدم هلاكها أو فقدها تأسيسا على مسئولية عن حراستها.

٥ - كما أن للدائن المرتهن مصلحه فى التأمين على الشيء المرهون، فإن للدائن الحاجز أو الحابس الحق فى التأمين على مال المدين الذى تعلق به حقه... والأمر يختلف بالنسبه للدائن العادى الذى يرتبط حقه بمجموع أموال المدينين وذمته المالىه بوجه عام وبالتالي لا تكون له مصلحه تأمينيه فى شىء معين منها.

ثانيا - متى يشترط توافر المصلحه فى تأمينات الممتلكات والمسئوليه:-

الأصل أن توجد هذه المصلحه فى عدم وقوع الحادث أو فى باقى الشئ وقت إنعقاد العقد باعتبارها شرطا لإنعقاد عقد التأمين، وبدونه يكون باطلا كما يتعين أن تستمر هذه المصلحه طوال مدة سريان العقد وحتى تحقق الخطر المؤمن منه.

وعلى ذلك إذا لم تتوافر المصلحة وقت انعقاد التأمين كان العقد باطلاً. والبطلان هنا مطلق لتعلقه بالنظام العام. ويكون لكل ذي مصلحة التمسك به.

أما إذا انعقد العقد صحيحاً لتوافر المصلحة فيه لدى المستأمن، فإن زوال هذه المصلحة أثناء سريان التأمين ينشأ عنه إنقضاء التأمين بقوة القانون من وقت زوال المصلحة.

وعلى سبيل المثال إذا أمن المستأجر على مسنوليته ضد حريق العقار الموجر، ثم فسخ عقد الأيجار لأي سبب من الأسباب، إنقضى التأمين لأنتفاء المصلحة التأمينية.

ومع ذلك تجدر الإشارة الى إمكان قيام التأمين لصالح شخص غير محدد وقت التعاقد حيث يعتبر عقد التأمين إشتراطاً لمصلحة الغير المستفيد سواء أكان معروفاً لدى التعاقد أم كان شخصاً احتمالياً وفي هذا فقد كانت تنص المادة ٢/١٠٤٠ من المشروع التمهيدي للقانون المدني على إنه " ويجوز أن يتم التأمين لحساب من يثبت له الحق فيه، ويكون ذلك بمثابة عقد تأمين بالنسبة لطالب التأمين وبمثابة إشتراط لمصلحة الغير بالنسبة الى المستفيد، سواء أكان هذا الشخص معروفاً أم كان شخصاً احتمالياً، وفي هذه الحالة يكون طالب التأمين هو الملزم بدفع مقابل التأمين للمؤمن هذا ونحيل في هذا الشأن الى دراستنا لصندوق التأمين على الودائع للبنوك العاملة في مصر.

المبحث الثالث مبدأ السبب القريب Proximate Clause

يقصد بمبدأ السبب القريب ان يكون وقوع الخطر المؤمن منه هو السبب المباشر للخسارة المالية.

ومن هنا فاننا هنا بصدد علاقة السببية التي يتعين توافرها بين تحقق الخطر ووقوع الضرر فطالما ان المؤمن يتعهد باداء مبلغ التأمين عند تحقق خطر معين يؤدي الى خسارة مالية للمؤمن له فلا بد ان تكون هناك علاقة سببية بين وقوع الخطر وبين الضرر، ولا بد ان تكون السببية مباشرة.

ومن هنا فاذا اشتعل الحريق في احد المباني المؤمن عليها من خطر الحريق ولم يكن سبب الحريق من الاسباب المستثناة فان المؤمن يلتزم بكافة الخسائر المالية الناتجة عن الحريق بما في ذلك تلك الناتجة عن الاستخدام المعقول للمياه في الاطفاء وعن القاء الاشياء من النوافذ لانقاذها وعن هدم المنازل المجاورة لمنع امتداد النيران لها باعتبار ان اشتعال الحريق في ذلك المبنى هو السبب المباشر الذي بدأ تلك السلسلة من الحوادث المتصلة.

وهكذا لا تثور مشكلة اذا كان تحقق الخطر هو السبب الوحيد لوقوع الخسارة المالية، الا ان الامر يدق حيث يتدخل خطرا آخر مع الخطر المؤمن منه فيعاصره او يتعاقب معه وتتعدد بالتالي مسببات الخسارة المالية ويتعين علينا ان نبحث في مدى وجود سببية مباشرة بين تحقق الخطر المؤمن منه وبين وقوع خسارته المالية اذ يتعين ان تكون الخسارة نتيجة مباشرة لتحقيق الخطر.

ومن الامثلة الشائعة هنا انه اذا استثنيت وثيقة تأمين الحريق اشتعال الحريق بسبب الزلازل ثم وقع زلزال ادى لاشتعال حريق في مبنى مؤمن عليه فلا تلتزم شركة التأمين بالتعويض، على انه اذا تصورنا ان أحد الاشخاص التقط قطعة خشب من ذلك المبنى اثناء احتراقه والقاها على مبنى اخر مما ادى الى اشتعاله فان احتراق هذا

المبنى الآخر لا يكون نتيجة مباشرة للزلزال طالما ثبت انه لولا القاء قطعة الخشب الملتهب لما كان قد احترق.

وفي مجال تفهم علاقة السببية المباشرة بين الخطر والضرر نبين فيما يلي الأطار القانوني لمسئولية المؤمن من خلال بيان أحكام القانون المدنى التى تحدد مسئولية المؤمن فى عقود التأمين من الحريق (المواد من ٧٦٦ الى ٧٦٩):

١- تنص المادة ٧٦٦ على انه " فى التأمين من الحريق يكون المؤمن مسئولاً عن كافة الاضرار الناشئة من حريق، أو عن بداية حريق يمكن ان تصبح حريقاً كاملاً، أو عن حريق يمكن ان يتحقق. ولا يقتصر التزامه على الاضرار الناشئة مباشرة عن الحريق، بل يتناول أيضاً الاضرار التى تكون حتمية لذلك، وبالاخص ما يلحق الاشياء المؤمن عليها من ضرر بسبب اتخاذ وسائل الانقاذ او لمنع حدوث حريق. ويكون مسئولاً عن ضياع الاشياء المؤمن عليها أو اختفائها أثناء الحريق ما لم يثبت أن ذلك نتيجة سرقة، كل هذا ولو اتفق على غيره.

٢- وتنص المادة ٧٦٧ على أنه " يضمن المؤمن تعويض الاضرار الناجمة عن الحريق ولو نشأ هذا الحريق عن عيب فى الشيء المؤمن عليه".

وتحدد المادتين ٧٦٨، ٧٦٩ مسئولية المؤمن اذا كان هناك خطأ من جانب المؤمن له او تابعه على النحو التالى :

١- يكون المؤمن مسئولاً عن الاضرار الناتجة عن حادث مفاجئ أو قوة قهرة.. اما الخسائر والاضرار التيحدثها المؤمن له عمداً أو غشاً، فلا يكون المؤمن مسئولاً عنها ولو اتفق على غير ذلك." م ٧٦٨

٢- يسأل المؤمن عن الاضرار التى تسبب فيها الأشخاص الذين يكون المؤمن له مسئولاً عنهم، مهما يكن نوع خطئهم ومداه (م ٧٦٩).

وهكذا يستفاد أن المؤمن فى عقود التأمين من الحريق يلتزم قانوناً بالخسائر والاضرار الناشئة عن الحريق مباشرة او تلك التى تكون نتيجة حتمية لاشتعال الحريق كالأضرار الناتجة عن اتخاذ وسائل الانقاذ والاطفاء، ولا يحول دون التزامه بالتعويض تحقق خطر الحريق نتيجة لخطأ غير مقصود من جانب المؤمن له أو نتيجة لاختفاء تابعيه.

هذا وتحدد الشروط العامة لوثائق التأمين مسؤولية المؤمن على وجه التفصيل وقد تمتد هذه المسؤولية الى جوانب أخرى.

وفي اطار الأحكام السابقة فإنه إذا ما اشتعل الحريق في احد المباني المؤمن عليها من خطر الحريق ولم يكن سبب الحريق من الاسباب المستثناه فان المؤمن يلتزم بكافة الخسائر المالية الناتجة عن الحريق بما في ذلك تلك الناتجة عن الاستخدام المعقول للمياه في الاطفاء وعن القاء الاشياء من النوافذ لانقاذها وعن هدم المنازل المجاورة لمنع امتداد النيران لها باعتبار ان اشتعال الحريق في ذلك المبنى هو السبب المباشر الذي بدأ تلك السلسلة من الحوادث المتصلة.

المبحث الرابع
مبدأ التعويض
Principle of indemnity
وما يتفرع عنه (المشاركة والحلول)

يتفق هذا المبدأ مع الهدف من التأمين كوسيلة لمواجهة أو تعويض الخسائر المادية الناتجة عن تحقق الخطر المؤمن منه، ومن هنا يجب ان يكون مبلغ التأمين في حدود قيمة الشئ موضوع التأمين وبوجه عام لا يجوز ان يزيد ما يؤديه المؤمن عن مقدار الخسارة التي لحقت بالمؤمن له والا حقق الاخير ربحا من تحقق الخطر وادى ذلك الى أساءة استغلال التأمين والى الحاق اضرارا عديدة بالمجتمع.

وهكذا يفترض الا يزيد مبلغ التأمين عن قيمة الشئ موضوع التأمين، ومن ناحية اخرى يشترط الا يزيد التعويض عن قيمة الخسارة وبذلك فاذا هلك الشئ موضوع التأمين التزم المؤمن باداء مبلغ التأمين بأكمله اما اذا كان الهلاك جزئيا فان المؤمن لا يلتزم الا بجزء من مبلغ التأمين يتناسب مع الجزء الهالك وهكذا لا يكون الهدف من التأمين تحقق ربح من تحقق الخطر وانما تعويض خساره المالية فقط ومهما كان مبلغ التأمين. وهذا مفهوم مبدأ التعويض.

هذا ونظرا لانه لا يمكن تقدير حياة الانسان وسلامة أعضائه بمال فلا يمكن تقدير الخسائر المالية الناتجة عن وفاته او عن الحوادث التي تصيب جسمه بأضرار وتستثنى بالتالى تأمينات الاشخاص من مبدأ التعويض بمعنى ان المؤمن يلتزم في هذه التأمينات بأداء مبلغ التأمين المتفق عليه (١) بالكامل بمجرد تحقق الخطر، وفي هذا تنص المادة ٧٥٤ من القانون المدنى على أن "المبالغ التي يلتزم المؤمن في التأمين على الحياة بدفعها الى المؤمن له أو للمستفيد عند وقوع الحادث المؤمن منه (أو حلول الاجل المنصوص عليه في وثيقة التأمين) تصبح مستحقة من وقت وقوع الحادث (أو وقت حلول الأجل) دون حاجة إلى إثبات ضرر أصاب المؤمن له أو أصاب المستفيد".

(١) عادة ما تراعى هيئات التأمين تناسب مبلغ التأمين مع دخل المؤمن عليه ومركزه الاجتماعى وذلك عند اصدار وثيقة التأمين.

وهكذا يقتصر تطبيق مبدأ التعويض على تأمينات الخسائر (تأمينات الممتلكات وتأمينات المسؤولية المدنية) وحيث يمكن تقدير الخسائر المادية الناشئة عن تحقق الخطر، وعادة ما ينص في عقود تأمينات الممتلكات على كيفية تقدير التعويض على النحو التالي:

١- يمثل مبلغ التأمين الحد الأقصى للتعويض فلا يلتزم المؤمن في حالة الخسارة الكلية سوى بمبلغ التأمين، وإذا تعددت الحوادث فيتم تخفيض مبلغ التأمين في كل مرة بمقدار ما يؤديه المؤمن من تعويض.

٢- لا يكون للمؤمن له الحق في تعويض كامل الخسارة ما لم يكن التأمين مساويا لقيمة الشئ موضوع التأمين اي حيث يعتبر التأمين كافيا.

٣- اذا كان مبلغ التأمين اقل من قيمة الشئ موضوع التأمين فان التأمين يعتبر دون الكفاية ولا يلتزم المؤمن بتعويض الخسارة الا في حدود نسبة مبلغ التأمين إلى قيمة الشئ موضوع التأمين وهو ما يعرف بقاعدة النسبية في تحديد قيمة التعويض اي ان :

$$\text{قيمة التعويض} = \frac{\text{مبلغ التأمين}}{\text{قيمة الشئ موضوع التأمين}} \times \text{الخسارة الفعلية}$$

والعبرة هنا بقيمة الشئ موضوع التأمين وقت تحقق الخطر المؤمن منه وهو امر منطقي رغم ما يثيره من مشاكل في مجال تقدير قيمة الخسارة مما تضطر معه شركات التأمين في بعض الحالات الى اداء التعويض عينا.

ومن أهم تطبيقات مبدأ التعويض الحالة التي يكون فيها المؤمن له الحق في الحصول على التعويض من المؤمن وفي ذات الوقت يكون له حق الرجوع على الغير، وكذا الحالة التي يتعدد فيها المؤمنون على الشئ موضوع التأمين في وقت واحد.

ونتناول الحلول التي استقر عليها (في شكل مبادئ) في هاتين الحالتين وذلك على النحو التالي:

أولاً: تحقق الخطر نتيجة لخطأ الغير وحلول المؤمن محل المؤمن له في اقتضاء التعويض من الغير (مبدأ الحلول Principle of Subrogation)

طالما ان الهدف من التأمين يتعين ان يقتصر على تعويض لا يزيد عن الخسارة المادية، فإن المشكلة تثور حيث يكون للمؤمن له الرجوع على الغير بمقتضى قواعد المسؤولية المدنية والزامه بالتعويض وبالتالي يكون له الحق في الحصول على التعويض مرتين الاولى من المؤمن والثانية من المتسبب في الضرر وفقا لقواعد المسؤولية المدنية وهو أمر غير جائز وفقا لمبدأ التعويض.

من هنا فقد تمثل الحل، الذي استقر في شكل مبدأ من المبادئ الاساسية للتأمين، في قيام المؤمن بأداء التعويض تأسيسا على ما التزم به في عقد التأمين، ثم يحل محل المؤمن له في الرجوع على الغير وأقتضاء ما يستحق من تعويض والاحتفاظ به لنفسه طالما كان في حدود ما أداه للمؤمن له وهذا ما يعرف بمبدأ الحلول الذي نعتبره تطبيقا لمبدأ التعويض.

من هنا نفهم كيف تقضى المادة ٧٧١ من القانون المدني على ان "يحل المؤمن قاتونا بما دفعه من تعويض عن الحريق في الدعاوى التي تكون للمؤمن له قبل من تسبب بفعله في الضرر نجمت عنه مسنوليته المؤمن".

وإذا كان نص المادة ٧٧١ المشار اليه قد اعطى للمؤمن الحق في الحلول قاتونا في حدود ما اداه فعلا للمؤمن له، فعادة ما ينص في عقود التأمين على ان يكون للمؤمن الحق في الرجوع على المتسبب في الضرر بكامل التعويض المستحق للمؤمن له المضرور حتى ولو كان اكبر من التعويض السابق ادائه بمعرفة المؤمن على ان يكون الفرق الزائد من حق المؤمن له.

وعلى ذلك اذا شب حريق في احد المباني وكان هناك من يسأل عن الأضرار الناشئة عن وقوع هذا الحريق وفقا لقواعد المسؤولية المدنية فإن المؤمن يقوم بأداء التعويض المقرر وفقا للعقد الى المؤمن

له (ولنفرض انه ١٠٠٠ جنيه) ويكون له الحق فى الحلول محل المؤمن له فى مقاضاة المتسبب فى الضرر واقتضاء ما يحكم به من تعويض والاحتفاظ به لنفسه فاذا زاد مبلغ التعويض المحكوم به (ولفرض انه ١٥٠٠ ج) عن التعويض المسدد للمؤمن له ففى هذه الحالة يحتفظ المؤمن لنفسه بما دفعه (١٠٠٠ ج) ويؤدى للمؤمن له القدر الزائد (٥٠٠ ج).

هذا ومن ناحية اخرى فاذا كان نص المادة ٧٧١ قد اقتصر على عقود تأمين الحريق فان مبدأ الحلول يسرى فى شأن كافة عقود تأمينات الممتلكات باعتباره نتيجة طبيعية وحتمية لمبدأ التعويض المنصوص عليه قانونا، ولا تستثنى بالتالى من مبدأ الحلول سوى تأمينات الاشخاص وقد نصت على ذلك صراحة المادة ٧٦٥ من القانون المدنى المصرى حيث تقضى بأنه "فى التأمين على الحياة لا يكون للمؤمن الذى دفع مبلغ التأمين حق فى الحلول محل المؤمن له أو المستفيد فى حقوقه قبل من تسبب فى الحادث المؤمن منه او قبل المسئول عن هذا الحادث".

ثانيا : اشتراك المؤمن المتعددين فى التعويض (مبدأ المشاركة فى التأمين Principle of Contribution أو شرط المشاركة فى التأمين Contribution Clause)

طالما انه يجب ان يكون التعويض فى حدود الخسارة فاذا تعدد المؤمنون على الشئ موضوع التأمين فى وقت واحد فانهم يشتركون جميعا فى اداء التعويض للمؤمن له الذى لا يجوز له الرجوع على كل منهم والحصول منه على تعويض كامل عن ذات الخسارة والا اصبح وقوع الخطر مصدرا للربح مما يتعارض مع مبدأ التعويض.

وقد يتصور البعض ان التأمين على الشئ الواحد لدى اكثر من مؤمن وفى وقت واحد ومن خطر واحد انما يتم بسوء نية، الا ان ذلك كثيرا ما يتم وبحسن نية كان يؤمن على البضاعة اثناء نقلها كل من المستورد والمصدر فتصبح هناك وثيقتين للتأمين لدى المستورد على ذات الشئ ومن ذات الخطر وفى وقت واحد، ومن ناحية اخرى فليس من سوء النية مثلا التأمين على الشئ موضوع التأمين لدى أكثر من مؤمن طالما كانت مبالغ التأمين فى مجموعها فى حدود قيمة ذلك الشئ.

وهكذا ينص في عقود التأمين على كيفية تحديد التزام المؤمن في حالة التأمين على الشيء موضوع التأمين لدى مؤمن آخر أو أكثر في ذات الوقت وذلك تحت ما يسمى بشرط المشاركة في التأمين والذي ينص عادة على تحديد نصيب كل من المؤمنين المتعددين بما يوازي نسبة المبلغ المؤمن به لديه الى اجمالي المبالغ المؤمن بها لدى جميع المؤمنين مع مراعاة:

- ١- لا يلتزم كل مؤمن بأكثر من حصته المحددة حتى ولو لم يتم غيره من المؤمنين بالوفاء بالتزامه.
- ٢- ان التعويض المستحق يحدد وفقا لمبدأ التعويض وعلى اساس مجموع التأمينات المبرمة.

مثال : امن احد التجار على البضاعة الموجودة بمخزنه من خطر الحريق بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه وبعد فترة ارتفعت الاسعار فقام بالتأمين عليها من ذات الخطر بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه ولكن لدى شركة تأمين اخرى. ثم استورد بضاعة جديدة اودعها ذات المخزن بعد التأمين عليها من خطر الحريق بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه ولكن لدى شركة تأمين ثالثة فأصبحت مبالغ التأمين ٦٠٠٠٠٠ جنيه. فاذا تحقق الخطر (اثناء سريان الوثائق الثلاثة) وادى الى خسارة تم تقديرها بمبلغ ١٨٠٠٠٠ جنيه فان شركات التأمين الثلاثة تشترك في تعويضها على النحو التالي :

أ - اذا كانت قيمة البضاعة عند وقوع الخطر ٦٠٠٠٠٠ جنيه:

في هذه الحالة فان مجموع مبالغ التأمين لدى الشركات الثلاثة لا يقل عن قيمة الشيء موضوع التأمين عند وقوع الخسارة فيعتبر التأمين كاف في مجموعه (١) ويعادل التعويض المستحق مقدار الخسارة ويتحدد نصيب كل مؤمن بنسبة المبلغ المؤمن به لديه الى مجموع مبالغ التأمين كالاتي:

$$\text{نصيب المؤمن الاول} = \frac{٣٠.٠٠٠}{٦٠.٠٠٠} \times ١٨٠.٠٠٠ = ٩٠.٠٠٠ \text{ جنيه}$$

(١) قد يكون مجموع مبالغ التأمين اكبر من قيمة الشيء موضوع التأمين ويطلق على هذه الصورة : التأمين فوق الكفاية، وفي هذه الحالة اذا تبين ان المؤمن له كان يهدف الى الحصول على تعويض يزيد عن الخسارة فالاصل ان عقد التأمين يعتبر لاغيا، اما اذا كان التأمين فوق الكفاية يحسن نيه فيعتبر العقد صحيحا ويؤدى التعويض ولكن بالطبع في حدود الخسارة فقط.

$$,, \text{ نصيب المؤمن الثانى} = \frac{10.000}{60.000} \times 18.000 = 30.000$$

$$,, \text{ نصيب المؤمن الثالث} = \frac{20.000}{60.000} \times 18.000 = 60.000$$

$$18.000 = \text{أجمالى التعويض المستحق (يعادل الخسارة)}$$

ب - اذا كانت قيمة البضاعة عند وقوع الخسارة ٩٠,٠٠٠ جنيه:

فى هذه الحالة فان مجموع مبالغ التأمين يقل عن قيمة الشئ موضوع التأمين عند وقوع الخسارة فيعتبر التأمين دون الكفاية فى مجموعة ويتوقف التعويض المستحق وبالتالي النصيب الذى يلتزم به كل مؤمن على مدى خضوع القعد للقاعدة المعروفة بقاعدة النسبية والتي بمقتضاها يعتبر المؤمن له وكأنه أمن لدى نفسه بالفرق بين مجموع مبالغ التأمين وبين قيمة الشئ موضوع التأمين وبالتالي فانه يتحمل نصيبا من الخسارة يعادل نسبة هذا الفرق الى قيمة الشئ موضوع التأمين عند وقوع الخسارة ويكون التعويض المستحق له من المؤمنيين اقل من الخسارة.

ونبين اثر الخضوع لقاعدة النسبية (١) من عدمه فيما يلى:

- فى حالة خضوع العقد لقاعدة النسبية:

فى هذه الحالة يتحدد نصيب كل مؤمن فى الخسارة بنسبة المبلغ المؤمن به لديه إلى قيمة الشئ موضوع التأمين عند وقوع خسارته على النحو التالى :

$$\text{نصيب المؤمن الاول} = \frac{30.000}{90.000} \times 18.000 = 60.000 \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب المؤمن الثانى} = \frac{10.000}{90.000} \times 18.000 = 20.000 \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب المؤمن الثالث} = \frac{20.000}{90.000} \times 18.000 = 40.000 \text{ جنيه}$$

$$120.000 = \text{إجمالى التعويض المستحق (يقبل عن الخسارة)}$$

(١) تسرى هذه القاعدة قانونا على عقود التأمين البحرى أما باقى العقود التى تخضع لمبدأ التعويض فلا تسرى فى شأنها قاعدة النسبية الا بنص صريح.

- فى حالة عدم خضوع العقد لقاعدة النسبية:
فى هذه الحالة يكون التعويض معادلا للخسارة الفعلية وذلك طالما
كانت الخسارة فى حدود مجموع مبالغ التأمين على النحو التالى:

$$\text{نصيب المؤمن الاول} = \frac{18000 \times 30000}{60000} = 90000 \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب المؤمن الثانى} = \frac{18000 \times 10000}{60000} = 30000 \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب المؤمن الثالث} = \frac{18000 \times 20000}{60000} = 60000 \text{ جنيه}$$

إجمالى التعويض المستحق (يعادل الخسارة) = 18000
وهكذا فطالما ان الخسارة فى حدود مجموع مبالغ التأمين فان
التعويض المستحق يعادل الخسارة الفعلية كما هو الحال فى التأمين الكاف
اذ يعتبر التأمين كافيا بالنسبة لكل شركة.

الا انه لو افترضنا ان الخسارة قد تم تقديرها بمبلغ 75000 جنيه
فانها تكون اكبر من مجموع مبالغ كفاية التأمين فيتحدد التعويض بمبلغ
60,000 جنيه فقط يتحملها المؤمنون على النحو التالى:

$$\text{نصيب المؤمن الاول} = \frac{30000 \times 60000}{60000} = 30000 \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب المؤمن الثانى} = \frac{10000 \times 60000}{60000} = 10000 \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب المؤمن الثالث} = \frac{20000 \times 60000}{60000} = 20000 \text{ جنيه}$$

إجمالى التعويض المستحق (يقبل عن الخسارة الفعلية) = 60000

وإتفاقا مع الأحكام السابقة تنص الشروط العامة لوثيقة تأمين
الحريق على انه إذا إتضح من التقدير الودى بين طرفى العقد أو من
تقدير الخبراء ان قيمة الأشياء المؤمن عليها تقل عن المبلغ المؤمن به
عليها فان المؤمن له لا يستحق تعويضا الا عن الخسائر الفعلية الثابتة
(تأمين فوق الكفاية).

وعلى عكس ذلك اذا كانت قيمة الاشياء المؤمن عليها وقت
الحادث تزيد عن المبلغ المؤمن به عليها فيعتبر المؤمن له بمثابة مؤمن
لنفسه بالفرق ومن ثم يتحمل حصة نسبيه من الخسائر والاضرار (تأمين
دون الكفاية).

وبعد كل حادث يخفض المبلغ المؤمن به بمقتضى وثيقة التأمين بما يعادل قيمة الاضرار التناقرتها شركة التأمين ودفعت تعويضا عنها ما لم يقم المؤمن له بطلب إبقاء التأمين بقيمته الاصلية فى نظير قسط نسبي عن الفترة الباقية لحين انتهاء مدة الوثيقة.

هذا وتقع مسؤولية تقدير الخسائر على المؤمن حيث تتوقف قيمتها على القيمة الذاتية للممتلكات (وليست القيمة الشخصية) وقت الحادث وفى مكانه، وتتص الشروط العامة على أنه إذا اختلف المؤمن والمؤمن له فى تحديد قيمة الأضرار فيتحتّم تقديرها بمعرفة خبيرين يعين كل طرف واحد منهما وعلى هذين الخبيرين إختيار خبير ثالث يرجح بينهما فيما يختلفان عليه، ولا يجوز للمؤمن له رفع أى دعوى قضائية على المؤمن الا بعد انتهاء الخبراء من إثبات الأضرار وتقديرها. به لديه الى مجموع مبالغ التأمين كالاتى:

الفصل التاسع
عالمية الأخطار والتأمين
إعادة التأمين الخاص والتجاري

- المبحث الأول: مبررات ومفهوم إعادة التأمين
المبحث الثانى: والقواعد التى تحكم إعادة
التأمين
المبحث الثالث: أحكام إعادة التأمين فى مصر

تمهيد

يعتبر التأمين صناعة عالمية ذلك انه يتعامل مع أخطار بطبيعتها عالمية ويقوم بتوزيع الخسائر الناشئة عن تحققها على مستوى المعرضين لها أى على مستوى العالم فيما يعرف بإعادة التأمين.

تبدأ شركات التأمين التجارى نشاطها بمباشرة مختلف العمليات التأمينية التى أنشئت من اجلها رغم اهمية توافر عددا كبيرا من الوحدات المتجانسة المعرضة للخطر حتى يمكن التعامل تأمينيا مع الخطر وفقا لقانون الأعداد الكبيرة.

وتمارس العديد من الصناديق الخاصة التى تنشئها الجماعات والشركات تأمينات الأشخاص لأعضائها او للعاملين بالشركات رغم ضآلة عددهم كثيرا عن القدر اللازم فنيا للممارسة عمليات التأمين.

وتقبل هيئات التأمين الخاص والتجارى عمليات تأمينية ضخمة ذات مبالغ تتجاوز رأسمالها واحتياطياتها وقد تكون مركزة فى مكان واحد او منطقة جغرافية معينة رغم اهمية وجود قدر من التجانس بين مبالغ العمليات التأمينية المختلفة ورغم اهمية انتشار الوحدات المعرضة للخطر حتى يمكن القيام بالعمليات التأمينية على اساس علمى وفنى سليم.

كيف يتم ذلك كله، وما هى عمليات إعادة التأمين التى تمكن هيئات وصناديق التأمين الخاص والتجارى من ممارسة نشاطها على النحو الذى نلمسه عمليا والذى يمكنها من الوفاء بالتزاماتها دون ان

تتحمل سوى جزء يسير من التعويضات او مبالغ التأمين، وما هي المبادئ والقواعد التي تحكم عمليات إعادة التأمين المشار اليها. وما هي أحكام إعادة التأمين التي تلتزم بها الهيئات التأمينية في مصر وفقا لقانون الإشراف والرقابه على التأمين.

أسئلة يهتم بالرد عليها هذا الفصل من خلال مبحثين نتعرف في اولهما على مبررات ومفهوم إعادة التأمين ونتناول في الثانى المبادئ والأحكام التي تحكم عمليات إعادة التأمين.

المبحث الأول مبررات ومفهوم إعادة التأمين

كيف تتعامل هيئات التأمين الخاص والتجارى مع عدد محدود من الوحدات المعرضة للخطر وكيف تقبل عمليات تأمينية ذات مبالغ ضخمة قد تتجاوز راسمالها واحتياطياتها:

يتعامل التأمين مع الاخطار المحتملة مما يستلزم تقديرها كليا اى قياس احتمال تحققها فى المستقبل، واذا كان من الممكن لنا حساب احتمال تحقق بعض الاخطار بطريقة حسابية دقيقة فان اغلب الاخطار التى يهتم بها التأمين يصعب بل ويستحيل قياس احتمال تحققها بطريقة رياضية دقيقة ولا يوجد امانا من وسيلة سوى قياس هذا الاحتمال بطريقة تقريبية باستخدام الاحصاءات والمعلومات التى يتعين ان تتوافر لدينا عن الاخطار التى نريد التعامل معها، وبمعنى اخر فان خبرتنا الاحصائية عن الاخطار وتحققها فى الماضى تكون اساس تعاملنا معها فى المستقبل.

واذا كان اساس تعاملنا التأمينى مع اغلب الاخطار هو الاحصاءات والمعلومات المتعلقة بمدى تحقق هذه الاخطار على مدى مقبول من الزمن والتى تمكننا من قياس احتمال تحقق الخطر فى المستقبل بطريقة تقريبية، فانه يتعين ان تقترب هذه الطريقة من طريقة القياس الحسابى الدقيق وهو ما يتحقق اذا توافرت لدينا اعدادا كبيرة من الوحدات المعرضة للخطر المتجانسة والمنتشرة وهنا يقترب الاحتمال التجريبي التقريبي من الاحتمال الحسابى الرياضى بل ويتساوى معه اذا كان عدد الوحدات المعرضة للخطر والمتجانسة وغير المركزة عددا لا نهائيا وهو ما يسمى بقانون الاعداد الكبيرة.

وهكذا فانه منذ البداية وتهتم مشروعات التأمين الخاص والتجارى بالتعامل مع عدد كبير من الوحدات المعرضة للخطر غير المركزة ومع الاخطار التى يتناسب حجمها ونوعها واحتمالات تحققها مع القدرة المالية والفنية لتلك المشروعات.

لذا كان التساؤل كيف اذن تقوم هيئات التأمين التجارى بمباشرة مختلف عمليات التأمين بمجرد انشائها وحيث تكون حصيلة محفظتها التأمينية محدودة، بل وكيف تنشأ صناديق خاصة لتأمينيات الاشخاص لعدد من الافراد الذين يجمعهم نشاط واحد او عمل واحد.

وكيف تقبل شركة تأمين التأمين على حياة شخص بمبلغ مليون جنية فى حين ان متوسط مبالغ التأمين بالنسبة للاشخاص الآخرين المؤمنين لا يتجاوز ١% من هذا المبلغ.

وكيف تقبل هيئات التأمين تغطية اخطار الحروب والثورات والزلازل باقساط اضافية وذلك رغم ان مثل هذه الاخطار تكون مركزة وتصيب عددا كبيرا من الافراد فى حالة تحققها فهى اخطار مركزة.

وماذا لو طلب الى احدى هيئات التأمين القيام بالتأمين على سفن او بضائع او طائرات او مصانع ضخمة بمبالغ قد تزيد على رأسمالها بل واحتياطياتها.

ان شركات التأمين تسعى وتفخر بالتأمين على السفن التى تدار بالطاقة الذرية والطائرات العملاقة وناطحات السحاب بل والمعسكرات والمدن السكنية رغم ان الخطر هنا يكون مركزا فى شئ واحد او مكان واحد وتعرض الشركة للافلاس اذا ما تحقق والتزمت بالتعويض كاملا.

ما العمل اذن وكيف تعمل هيئات التأمين الخاص والتجارى وهى تسعى الى التوسع فى حجم عملياتها وزيادة محفظتها التأمينية وهو النشاط الذى انشئت من اجله.

ان لنا فى هذا الشأن ان نذهب بعيدا الى شركات المقاولات التى تتعاقد على انشاء الخزانات والسدود الضخمة وعلى تشييد الكبارى والانفاق التى تمتد لعدة كيلو مترات وناطحات السحاب الضخمة التى

تعلو لعشرات الطوابق والمصانع الضخمة التي تقام على عشرات الأفدنة والمدن السكنية وشق الطرق والفتوات بين الصخور والجبال الى غير ذلك من الاعمال التي تزيد قيمتها عشرات المرات عن رأسمالها والتي تستلزم آلات ومعدات بل وخبرات غير متوافرة لديها ولا يمكن ان تقوم بها شركات متخصصة ... ان شركات المقاولات تسعى وترحب وتفخر بقيامها بتلك العمليات التي تعتبر مسنولة عن تنفيذها بالكامل امام الجهة المسندة لها ... انها تقوم بالاحتفاظ بجزء من العملية الضخمة وتسند الباقي الى مقاول او عدة مقاولين آخرين كمقاولين من الباطن يكونون مسئولين عن تنفيذ ما اسند اليهم من اعمال امام المقاول الاصلى، بل ان مقاول الباطن قد يتفق بدوره مع المقاول الاصلى على قيامه بالعمل المسند اليه اما بنفسه او من خلال مقاولين اخرين مع مسئوليته الكاملة عن التنفيذ فى الحاليتين .. وهكذا نكون امام جهة مسندة للعملية ومقاول اصلى يلتزم بالتنفيذ بالكامل امام تلك الجهة وفى ذات الوقت يكون هناك مقاول او مقاولون من الباطن لهم الحق فى تنفيذ العمل المسند اليهم اما بانفسهم او من خلال الغير.

وهكذا وبذات الاسلوب نفهم كيف تسعى وترحب شركات التأمين بالتعاقد على عمليات التأمين الضخمة وتكون مسنولة عن الوفاء بمبالغها او تعويضاتها التي قد تزيد عن رأسمالها واحتياطياتها وذلك على اساس انها لا تحتفظ لنفسها من تلك العمليات الا بالقدر الذى يناسب قدراتها المالية ويتفق مع سياستها الفنية فى قبول الاخطار والتعامل معها، وفى ذات الوقت تتعاقد مع شركة او شركات تأمين اخرى بالمبلغ الفائض الزائد على قدرتها، فاذا ما تحقق الخطر التزمت امام المؤمن له الاصلى بالمبالغ والتعويضات المتفق عليها كاملة مع رجوعها على الشركة او الشركات الاخرى المتعاقد معها بنصيبها من تلك المبالغ والتعويضات وفقا للعقود المبرمة معها فلا تتحمل فعلا سوى جزء محدود من المبالغ او التعويضات التي تلتزم بأدائها.

ان شركات التأمين بهذه الوسيلة التي تسمى بإعادة التأمين تقوم بتوزيع الخطر وتفتيته بين العديد من المؤمنين فيصبح منتشرا وغير مركزا وبالتالي يصبح قابلا للتأمين من الناحية الفنية ويتحقق التوازن المنشود فى مبالغ عمليات التأمين التي تتحمل شركة التأمين مسئوليتها.

وفى هذا الاسلوب تسمى الشركة التى تعاقدت على العملية الاصلية بأكملها بالمؤمن المباشر Direct insurer او المكتتب الاصلى المتنازل Ceding Under writer أو معيد التأمين Reinsured أو المضمون Guaranteed وتسمى الشركة (او الشركات) التى تم التنازل لها عن جزء من العقد الاصلى او التى تتحمل جزء من تعويضاته بشركة إعادة التأمين Reinsurer او بالشركة (او الشركات) المتنازل لها Accepting او الضامنة Guaranteer ويسمى القدر المتنازل عنه بالقدر الفائض او الزائد عن حد الاحتفاظ Risk Retention تسمى عملية التنازل ذاتها بعملية التأمين على التأمين او إعادة التأمين Reinsurance.

العمليات المحدودة والضخمة وذات الخطورة مبرر إعادة التأمين وتخصص شركات لهذا الغرض:

رأينا فيما سبق كيف تهتم شركات التأمين بالتوسع فى حجم عملياتها وقبول عمليات ضخمة ذات خطورة فى الوقت الذى تحقق معه تناسقا بين مبالغ العمليات التى تحتفظ بها وذلك من خلال توزيع وتفتيت العمليات ذات المبالغ الخطرة والخطورة العالية فيما يسمى بإعادة التأمين.

ومنذ المراحل الاولى للتأمين ويهتم المؤمنون بتحقيق نوعا من الاشتراك فى التأمين Co-insurance ويقودنا ذلك الى استعادة نشأة واسلوب عمل جماعة اللويدز للتأمين التى اشرنا اليها فى الفصل الأول عند تناولنا لنشاط التأمين، فقد تألفت فى لندن فى اواخر القرن السابع عشر جماعة من كبار الاثرياء ذوى السمعة الطيبة من المهتمين بالتأمين وعملياته، واتخذت لها المقهى الذى افتتحه فى عام ١٦٨٨ ادوارد لويدز والذى كان يلتقى فيه المشتغلون بالاستيراد والتصدير والشئون البحرية بوجه عام، وقد اتفق اعضاء هذه الجماعة على الآتى:

١- يقوم كل عضو بعمليات التأمين البحرى (ذات المبالغ الضخمة والمركزة، وامتد الامر بعد ذلك الى كافة انواع التأمين عدا التأمين على الحياة) لحسابه الخاص وينشئ لهذا الغرض صندوقا تتمثل موارده فى اقساط عمليات التأمين التى يقوم بها وريع استثمارها، وتعتبر أموال

هذه الصندوق وغيرها من أموال وممتلكات العضو ضامنة لوفائه بالتزاماته الناشئة عن عقود التأمين التي يبرمها.

٢- لا ينضم للجماعة، والتي سميت فيما بعد بجماعة اللويدز للتأمين، الا الاثرياء ذوى السمعة الطيبة فى مجال المعاملات وينشأ صندوق للجماعة يودع به كل عضو ضمانا ماليا يتناسب مع أقصى مبالغ يصدر بها وصائق تأمين بشرط الا يقل عن حد ادنى معين.

٣- حيث يقوم كل عضو بعمليات التأمين لحسابه الخاص فان جماعة اللويدز ذاتها لا تقوم بأية عمليات تأمينية وانما تهتم بتنظيم العضوية وبصندوق الضمان وتشتري على اعضائها موافقاتها بتقارير مالية سنوية عن حساباتها معتمدة من مراجع خارجى وذلك للتأكد من قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المؤمن لهم.

٤- يجوز للاعضاء ان يكونوا من بينهم جماعات صغيرة Syndicates يقوم بالتأمين نيابة عنها احد الاعضاء او يتخصص بعضها فى بعض انواع التأمين ويتخصص الآخر فى انواع اخرى.

٥- يقوم بالوساطة بين افراد الجماعة او بين ممثل الجماعة الصغيرة وبين المؤمن لهم سماسرة Brokers يتولون اعداد تفاصيل كل عملية تأمينية مطلوبة على قساصة او بطاقة ورقية Slip تمرر على الاعضاء فمن يرغب منهم فى القيام بجزء من العملية يحدد النسبة التى يقبل تحملها من مبلغ التأمين، وتستمر عملية التأمين على الاعضاء حتى يتم الاكتتاب بمبلغ التأمين الكلى.

وهكذا فمنذ المراحل الاولى للتأمين ويهتم المؤمنون بتوزيع الاخطار ذات المبالغ الضخمة والمركزة (كأخطار السفن والشحنات البحرية الكبيرة) بتفتيتها فيما بينهم حتى يمكنهم التعامل معها وقبول عمليات تأمينية ذات مبالغ ضخمة او ذات خطورة مع تمكنهم من الوفاء بمبالغها مما يحقق الهدف من التأمين بالنسبة للمؤمن لهم.

وقد انتشرت الجماعات التي تؤسس بالقواعد المعروفة باسم لويديز بأمريكا وبغيرها، وفي مختلف هذه الجماعات يكون كل عضو من أعضائها مسئولاً عن نصيب محدد من مجموع مبلغ وثيقة التأمين سواء كان هذا النصيب مبلغاً أو نسبة محددة من مبلغ الوثيقة.

هذا على المستوى الفردي للمؤمنين أما على مستوى شركات التأمين المساهمة فقد وجدت بدورها الحل المناسب الذي يكفل لها إمكانية التعاقد على العمليات التأمينية النادرة أو الضخمة أو المركزة مع قدره على الوفاء بالتزاماتها كاملة تجاه المؤمن لهم وذلك بالاحتفاظ بقدر أو جزء من تلك العمليات وإعادة تأمين الجزء الفائض الزائد عن حد الاحتفاظ أي من خلال عمليات إعادة التأمين.

وهكذا أدت طبيعة التأمين وضخامة أو تركيز أو خطورة أو محدودية العمليات التأمينية إلى نشأة شركات ذات رءوس أموال ضخمة لتقدم النصيحة والمشورة لشركات التأمين المباشر باعتبارها شركات متخصصة في إعادة التأمين ينحصر نشاطها في هذا الشأن ولا تقوم بأية عمليات تأمين مباشر التأمين (١) فإذا كان المبلغ أو الجزء المعاد تأمينه أكبر من القدرة المالية لشركة إعادة التأمين ومركزاً في مكان واحد فإنها قد تقبل جزء منه وقد تقبله بأكمله وتحتفظ بجزء منه ثم تقوم بإعادة التأمين على الباقي وتكون بذلك أمام مؤمن مباشر معيد للتأمين وشركة لإعادة التأمين تقبل القدر المعاد تأمينه بأكمله ثم تقوم بدور معيد التأمين بالنسبة للجزء الزائد عن حد احتفاظها من المبلغ المعاد تأمينه، وبمعنى آخر فإننا نكون أمام عملية إعادة تأمين وعملية إعادة إعادة التأمين أو تأمين على إعادة التأمين Retrocession.

وهكذا فإذا قبلت إحدى شركات التأمين المباشر التأمين من خطر الحريق على أحد المصانع الضخمة بمبلغ ١٠٠٠ ٠٠٠ جنيه في الوقت الذي لا يحتفظ فيه فرع تأمين الحريق بالشركة بما يزيد عن ١٠٠ ٠٠٠ جنيه فإن الشركة تقوم بإعادة تأمين ٩٠٠ ٠٠٠ جنيه لدى شركة إعادة تأمين أو أكثر فإذا قبلت شركة واحدة لإعادة التأمين كل القدر المعاد تأمينه واحتفظت بجزء منه وليكن ٢٠٠ ٠٠٠ جنيه فإنها تعيد تأمين

(١) قد تقوم شركة التأمين بالتأمين المباشر وإعادة التأمين معاً.

الباقي لدى شركة او شركات إعادة تأمين اخرى، ومن الواضح ان هناك عملية إعادة تأمين بين شركة التأمين المباشر وشركة إعادة التأمين الاولى كما ان هناك عملية او عمليات إعادة لإعادة التأمين او تأمين على إعادة التأمين بين شركة إعادة التأمين الاولى وشركة او شركات إعادة التأمين الاخرى وتخضع العملية او العمليات الاخيرة لذات المبادئ التي تخضع لها عملية إعادة التأمين.

هذا ونظرا للاهمية المتزايدة لعمليات إعادة التأمين ليس فقط بالنسبة لكل من المؤمن له والمؤمن المباشر بل وايضا على المستوى القومي، فقد انشئت في مصر في عام ١٩٥٧ شركة متخصصة لإعادة التأمين هي الشركة المصرية لإعادة التأمين، وجاءت المادة التاسعة من قانون شركات التأمين المصري والصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٥ لتنص على وجوب قيام شركات التأمين بإعادة التأمين على جزء من عمليات التأمين المباشر التي تقعدها في مصر لدى الشركة المصرية لإعادة التأمين وفقا للنسب التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير الاقتصاد بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة المصرية العامة للتأمين.

عملية إعادة التأمين عملية فنية لاعلاقة للمؤمن له الاصلى بها :

رأينا فيما سبق ان عملية إعادة التأمين أملت اعتبارات فنية تتعلق بتطبيق قانون الاعداد الكبيرة وما يستلزمه ذلك من توافر عدد كبير من الوحدات المعرضة للخطر والمتجانسة والمنتشرة، وبالتالي فليست هناك اية علاقة بين المؤمن له وشركة إعادة التأمين فحقوق المؤمن له الاصلى والتزاماته تنشأ عن عقد التأمين اما العلاقة بين المؤمن المباشر (الاصلى) وهيئة إعادة إعادة التأمين فيحكمها عقد إعادة التأمين.

وهكذا فان المؤمن الاصلى يلتزم بأداء مبلغ التأمين او بتعويض كافة الاضرار وبالكامل وفقا لشروط عقد التأمين وحتى لو لم يقتضى من الشركة او الشركات المعاد التأمين لديها نصيبها في مبلغ التأمين او التعويضات، وفي هذا تختلف عمليات إعادة التأمين عن عمليات الاشتراك في التأمين Co-Insurance حيث تشترك اكثر من مؤمن فى

العملية التأمينية الواحدة ويكون مسئول عن نصيبه ونصيبه فقط امام المؤمن له الذى يتعين عليه الرجوع على اكثر من مؤمن وكل بما يخصه من مبلغ التأمين او من التعويضات، ولنا ان نراجع فى هذا الشأن نظام جماعة اللويدز.

الطبيعة الدولية لعمليات إعادة التأمين :

يتبين لنا مما سبق ان لكل شركة تأمين مباشر حدود للاحتفاظ وتعيد التأمين لما يزيد عنها، ووفقا لقانون الاشراف والرقابة على التأمين المصرى ولائحته التنفيذية فان عمليات إعادة التأمين توزع بين الشركة المصرية لإعادة التأمين (بالقدر الموضح باللائحة التنفيذية المشار اليها) وبين شركات إعادة التأمين الاجنبية^(١).

ولا شك ان طبيعة عمليات التأمين وجوانبها الفنية لا تقتضى تركيز عمليات إعادة التأمين لدى الشركات المصرية فقط فشركات إعادة التأمين ذاتها تمارس نشاطها على اساس دولى اذ تهتم بتوزيع العمليات المعاد تأمينها لديها فيما بينها حتى تكون لدى كل منها عمليات إعادة تأمين منتشرة فى جميع انحاء العالم فمهما كان احتمال الربح فى بعض البلاد او المناطق فقد اسفرت وبالتالي فحيث تتحقق خسائر فى منطقة ما تكون هناك ارباحا فى غيرها.

وهكذا تهتم هيئات إعادة التأمين بما يسمى بالتوزيع الجغرافى لعمليات إعادة التأمين والذى يمكنها من توزيع الخسائر بين كافة المناطق والدول مما يحقق نتائج مرغوبة ليس فقط بالنسبة لهيئات إعادة التأمين ذاتها بل ايضا على المستوى الاقتصادى بالنسبة لكل من دول ومناطق العالم وفقا لما اشرنا اليه عند تناولنا للاهمية الاقتصادية للتأمين.

(١) يمكن لشركات التأمين المباشر فى مصر وفى غيرها قبول اعادة التأمين بالنسبة لجزء من هذه الأعمال وفقاً لسيلستها والقواعد التى تحكمها.

أهمية إعادة تأمين الاخطار الطبيعية :

تعرضت أجزاء عديدة من العالم الى كوارث طبيعية غير متوقعة خلال السنوات القليلة الماضية مما دعا رجال التأمين الى توجيه اهتمام كبير الى دراسة تلك الظواهر والكوارث خاصة مع جسامه التعويضات التي قامت بأدائها شركات التأمين.

وقد ظهرت نظريات حديثة عن امكانية التنبؤ بالمناخ وثار التساؤل عما اذا كنا بصدد مؤشرات لتغير كبير في مجال المناخ على مستوى الكرة الارضية كلها ؟ ام أن تلك الظواهر هي تغيرات وقتيه في حين أن المستقبل لا يزال غير معلوم ؟

وايا ما كانت الاجابة فأن انحسار المساحات الخضراء وتأثير زيادة العديد من الغازات أدى الى ارتفاع نسبة ثاني اكسيد الكربون في مجال الجوى وهو في مجمله نتيجة للأنشطه التي يمارسها الانسان.

وهذه المشكله قد تم اثباتها رياضيا ببعض المعادلات مع مراعات تحفظ بعض العلماء على مدى امكانية الاعتماد على هذه المعادلة في التنبؤ بالتغير في المناخ خلال مدة تتجاوز عشر سنوات أو أكثر ويشيرون هنا الى حالة عدم التأكد من البيانات السابقة وردود الفعل لها وايضا الى حقيقة أن التغير المناخ له مراحل زمنية مختلفه فمثل مناخ المحيطات وتلوج القطب الشمالى والجنوبى يكون ردود فعلها بطى عن ردود رد فعل الغلاف الجوى وعن ردود الفعل على سطح الارض بصفة عامه.

وبوجه عام وبغض النظر عن سبب هذا التغير الكبير في المناخ فلا شك انه مهما كان حجم الاخطار الطبيعية ومهما كان احتمال تطورها فأن التأمين يتأثر بالظروف الدوله سياسيا واقتصاديا وقانونيا وأن الصفه الواضحة لهذه الظروف هي التغير السريع مما يعنى أن من المتوقع التزام المؤمنين ومعدى التأمين.

المبحث الثانى المبادئ والقواعد التى تحكم إعادة التأمين

سريان مبدأ التعويض على كافة عقود إعادة التأمين بما فى ذلك تلك التى تتعلق بتأمينات الاشخاص :

رأينا فى المبحث السابق كيف ان عملية إعادة التأمين عملية فنية لاعلاقة للمؤمن له الاصلى بها، وهكذا فبالرغم من اهتمام عقد إعادة التأمين بتحمل شركة او شركات إعادة التأمين بجزء من الخطر محل التأمين الاصلى الا ان المؤمن له فى العقد المباشر لا شأن له على الاطلاق بعقد إعادة التأمين وليس طرفا فيه ولا يمكن له مطالبة شركة إعادة التأمين بالتعويض او جزء منه فالمسئول امامه وعن التعويض ككل هو المؤمن الاصلى الذى تعاقد معه (المؤمن المباشر) والذى يلتزم باداء كامل مبلغ التأمين او التعويض المستحق سواء قامت شركة او شركات إعادة التأمين بسداد نصيبها ام لا.

ومن هنا نفهم كيف يكون عقد إعادة التأمين من العقود التى يسرى فى شأنها مبدأ التعويض اذ يعتبر من عقود التعويض والتعويض فقط حتى ولو كان عقد التأمين الاصلى من عقود تأمينات الاشخاص التى لا يسرى فى شأنها مبدأ التعويض .. ففى كافة عقود إعادة التأمين تتمثل مسئولية الهيئة المعاد التأمين لديها بتعويض المؤمن المباشر عن جزء من المبلغ او التعويض الذى يلتزم بأدائه تنفيذا لعقد التأمين المبرم بينه وبين المؤمن له الاصلى.

وهكذا فكما رأينا كيف يكون للمؤمن له الاصلى مطالبة المؤمن المباشر بكامل مبلغ التأمين أو كامل التعويض سواء قام المؤمن المباشر بإعادة تأمين جزء من العملية ام لا وبالتالي سواء قبل رجوع المؤمن المباشر على هيئة إعادة التأمين او بعد ذلك، فإن للمؤمن الاصلى مطالبة شركة إعادة التأمين بالوفاء بالتزاماتها وفقا لعقد إعادة التأمين

Reinsurance Contract قبل قيامه بالوفاء بالتزاماته تجاه المؤمن له الاصلى وفقا لعقد التأمين Insurance Contract، كما تلتزم شركة إعادة التأمين بالوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن المباشر وفقا لعقد إعادة التأمين حتى ولو اشهر افلاسه وتم تخفيض التزاماته تجاه المؤمن لهم ويدخل ما تؤديه شركة إعادة التأمين ضمن اصول المؤمن المباشر الذى اشهر افلاسه.

ومن ناحيه اخرى فان شركة إعادة التأمين لا تلتزم بالتعويض لمجرد قيام المؤمن المباشر بأدائه للمؤمن له فقد يكون اداء المؤمن المباشر للتعويض فى بعض الحالات على سبيل المنحة لعدم التزامه به (ويتم ذلك عادة للاحتفاظ بالعميل الذى يكون قد اعطى بيانات خاطئة بحسن نية ولكن الخطأ يصل الى المدى الذى يسقط التزام المؤمن بأداء التعويض اذا ما تمسك بذلك) كما لا تلتزم شركة إعادة التأمين بأية مصروفات يتحملها المؤمن المباشر علاوة على التعويض نتيجة لنزاع بينه وبين المؤمن له الاصلى لم تطالب شركة إعادة التأمين بالدخول فيه ... تلك هى القاعدة العامة وذلك ما لم ينص فى عقد إعادة التأمين بشرط صريح على التزام شركة إعادة التأمين فى تلك الحالات.

هذا وتطبيقا لمبدأ التعويض فانه اذا تمكن المؤمن المباشر من اجراء تسوية مع المؤمن له الاصلى ترتب عليها قيامه بأداء تعويض اقل من التعويض المستحق، فان التعويض الذى تلتزم به شركة إعادة التأمين يتم تخفيضه تبعا لذلك باعتبار ان عقد إعادة التأمين من عقود التعويض والتعويض فقط.

العوامل التى تؤثر فى تحديد حد الاحتفاظ Retained Line وتقدير المبلغ او الجزء المعاد تأمينه :

لا شك ان من أهم العوامل التى تؤثر فى تحديد المؤمن الاصلى (المباشر) للحد الذى يحتفظ به من العمليات التى يجريها، وبالتالي تقدير المبلغ او الجزء المعاد تأمينه، تلك التى تتعلق بقدرته المالية التى يستمدها من رأسماله واحتياطياته والاقساط المستحقة، على ان هناك عوامل رئيسية اخرى تتعلق بالعمليات التى يقوم بها سواء من حيث مدى تعددها ومتوسط مبالغها واخيرا هناك من العوامل ما يتعلق بدرجة الخطر وانتشاره ومدى تركزه.

وهكذا فطالما رسخت اقدام شركة التأمين في سوق التأمين وكلما زادت خبرتها وتزايد رأسمالها واحتياطياتها كلما امكنها الاحتفاظ بمبلغ او جزء اكبر من عمليات التأمين التي تقوم بها، والامر كذلك كلما كانت اعداد العمليات المتشابهة كبيرة وضخمة وكلما كان متوسط مبالغ التأمين كبيرا، وفي ذات الاتجاه يرتفع القدر المحتفظ به كلما انخفضت احتمالات تحقق الخطر وكلما كانت الخسائر الناشئة عن ذلك جزئية.

هذا اما بالنسبة لشركة إعادة التأمين فحيث تيرم اتفاقية تلتزم بمقتضاها بقبول عمليات إعادة التأمين التي تقدم لها من شركة تأمين مباشر، او حيث لا توجد مثل هذه الاتفاقية ويتم قبول كل من عمليات التأمين على حدة من عدمه، فانها في كافة الاحوال تتخذ قرارها بتوقيع الاتفاقية مع المؤمن المباشر وتحديد شروطها او بقبول احدى عمليات إعادة التأمين وتسعيرها وذلك على ضوء نوع التأمين وسمعة المؤمن المباشر وخبرته في اختيار عمليات التأمين وقدرته المالية بل والقدر الذي يقرر الاحتفاظ به وذلك مع اهمية مراعاة التوزيع الجغرافي للاخطار المعاد تأمينها.

طرق إعادة التأمين :

قد يقوم المؤمن المباشر بعملية إعادة التأمين بمجرد حصوله على عملية تأمينية يرى ان من الضروري ان يعيد تأمين جزء منها وبهذا تتم إعادة التأمين بالنسبة لكل عملية، وهذه هي اقدم الطرق.

وقد يكون من المناسب للمؤمن المباشر ان يبرم اتفاقية مع احدى هيئات إعادة التأمين تتم في اطارها عمليات إعادة التأمين بصورة تلقائية ملزمة للجانبين (المؤمن المباشر وشركة إعادة التأمين) وقد تتم إعادة التأمين في اطار الاتفاقية بالنسبة للعمليات التي يرى المؤمن المباشر إعادة تأمينها فقط فتلتزم شركة إعادة التأمين بقبولها.

ومن ناحية اخرى فقد ترى عادة شركات تأمين ان من المناسب لها انشاء صندوق او حساب خاص بالعمليات الضخمة او شديدة الخطورة وبحيث يكون هذا الحساب المشترك او المجمع بمثابة صورة من صور إعادة التأمين فتظل كل شركة مسؤولة مسئولية كاملة امام المؤمن لهم الاصليون عن العمليات التي تتعاقد معهم عليها ولكنها وفي ذات الوقت تقوم بتوزيع هذه المسئولية بين الشركات الاخرى المشتركة معها فى الصندوق او الحساب المشترك.

واخيرا فلا يفوتنا ان نشير الى ما تسنه تشريعات بعض الدول من وجوب قيام شركات التأمين المباشر بإعادة تأمين جزء من عملياتها لدى شركات وطنية لإعادة التأمين وينسب تحدها تلك التشريعات كما هو الحال فى مصر.

ونتناول فيما يلى طرق إعادة التأمين المشار اليها، عدا تلك التي تنظمها تشريعات الدول والتي تختلف من دولة لآخرى، بشئ من التفصيل:

أولا : إعادة التأمين بالنسبة لكل عملية على حدة (الطريقة الاختيارية لإعادة التأمين (Facultative Reinsurance):
وهذه هى اقدم طرق إعادة التأمين وبمقتضاها تقرر شركة التأمين المباشر إعادة التأمين من عدمه بالنسبة لكل عملية على حدة فإذا ما رأت إعادة التأمين بالنسبة لعملية ما فانها تقوم بتحديد الخطر المعاد تأمينه او الجزء او المبلغ المعاد تأمينه وكذا الشركة التي تتم إعادة التأمين لديها.

وتتبع هذه الطريقة بالشركات التي لا تواجه بصورة دورية عمليات تحتاج معها لعمل اتفاقية عامة لإعادة التأمين، أو حيث يزيد المبلغ المطلوب إعادة تأمينه عن القدر الذى تغطيه اتفاقية إعادة التأمين او حيث يكون الخطر غير عادى وترغب شركة التأمين المباشر فى إعادة التأمين بالنسبة لجزء من المبلغ الذى تحتفظ به بمقتضى اتفاقية إعادة التأمين.

وهكذا قد يكون من المناسب اتباع الطريقة الاختيارية لإعادة التأمين بالنسبة لشركة تأمين مباشر غير متخصصة في فرع الحياة، على سبيل المثال، وبالتالي لا توجد لديها عمليات منتظمة في هذا الفرع تستدعي اجراء اتفاقية لإعادة التأمين مع احدى شركات إعادة التأمين ... وتقوم هنا بالتعاقد على عملية إعادة التأمين بالنسبة لكل من عمليات التأمين التي تقوم بها والتي ترى اهمية إعادة التأمين بالنسبة لها، كل على حدة، اما على اساس جزء من عملية التأمين الاهليه وبذات شروطها وسعرها (وهذه هي طريقة اقتسام الخطر) او بالنسبة لخطر الوفاة فقط او خطرى الوفاة والعجز المستديم فيما يزيد عن حد الاحتفاظ (اي إعادة تأمين لاخطر محددة) وذلك مقابل قسط يتم تحديده في بداية كل من سنوات عقد التأمين الاصلى - من حاصل ضرب المبلغ الخاص بخطر الوفاة في اول السنة ومعدل قسط التأمين وفقا لسن المؤمن عليه في اول السنة (وتسمى هذه الطريقة بطريقة قسط الخطر Risk Premium) ونلاحظ هنا ان قسط إعادة التأمين يختلف من سنة لآخرى نظرا لتحديده سنويا على اساس المبلغ المعاد تأمينه والذي يتناقص من سنة لآخرى (مع تزايد الاحتياطي الذي يحتفظ به المؤمن الاصلى) ومعدل قسط الخطر والذي يتزايد من سنة لآخرى (لتزايد احتمالات الوفاة مع تقدم العمر).

ثانيا : إعادة التأمين تلقائيا وفقا لاتفاقية ملزمة لكل من المؤمن المباشر وشركة إعادة التأمين (الطريقة الاجبارية او المستمرة او طريقة الاتفاقية الملزمة للجانبين Mandatory Treaty)

اذا كان من اهم مزايا الطريقة الاختيارية ما تتاحة للمؤمن المباشر من حرية الاحتفاظ بالعمليات المربحة او بجزء كبير منها فان من اهم عيوبها تعدد الاجراءات التي تقوم بها لإعادة التأمين وما يستنفذه ذلك من وقت اما ان تتراخي معه شركة التأمين المباشر في التعاقد مما يعرضها لضياع العملية التأمينية ذاتها اذا التجأ المؤمن له لشركة اخرى او ان تقوم شركة التأمين المباشر بالتعاقد وتعرض لاحتمال تحملها لكامل مبلغ التأمين او التعويض اذا ما تحقق الخطر قبل نجاحها في اتمام اجراءات التفاوض والتعاقد مع شركة إعادة التأمين التي تختارها.

لذا تفضل شركات التأمين المباشر عقد اتفاقية إعادة تأمين Reinsurance Treaty مع شركة (أو شركات) إعادة تأمين تلتزم بمقتضاها بالتنازل عن جزء معين من العمليات المحددة بالاتفاقية نسبة

منها بحد أقصى معين او جزء من مبلغ عقد التأمين يوازي الجزء المحتفظ به او مضاعفاته) وذلك لشركة إعادة التأمين التي تكون بدورها مجبرة على قبول هذا الجزء طالما كانت عملية التأمين فى نطاق الاتفاقية وبذلك فانه بمجرد تعاقف المؤمن المباشر مع المؤمن له تصبح شركة اعاده التأمين مسؤولة عن نصيبها (وقد تتمثل مسؤليتها فى تحمل الخسارة التى تزيد عن رقم معين لكل وثيقة او لكل حادث او لكل فترة زمنية عادة سنة) بصورة تلقائية ودون الحاجة الى اتفاق خاص. وهكذا فلا نجد فى هذه الطريقة تعاقف عن كل عملية إعادة تأمين فكافة العمليات التى تدخل فى نطاق الاتفاقية يعاد التأمين عليها دون الحاجة لاي تعاقف مما يختصر الوقت والجهد والمال.

ثالثا : اتفاقية إعادة التأمين الملزمة لهيئة إعادة التأمين فقط (اتفاقية إعادة التأمين الاختيارية من جانب المؤمن المباشر (Facultative Treaty)

رغم ان اجباريا طريقة إعادة التأمين بالاتفاقية الملزمة للجانبين تعتبر من اهم مزاياها التى تؤدى الى اختصار الوقت والجهد والمال، فإن لهذه الاجبارية عيبا جوهريا اذ تعتبر قيذا على المؤمن المباشر يلزمه باعادة التأمين بالنسبة لكافة العمليات التى يحصل عليها طالما كانت تدخل فى نطاق الاتفاقية حتى تلك التى قد يكون من المناسب له الاحتفاظ بها لربحيتها.

ومن هنا تفضل بعض شركات التأمين المباشر ان تقتصر اجبارية الاتفاقية على شركة إعادة التأمين فقط وبالتالي يظل لها لاحق فى ان تعيد لديها كل او بعض العمليات التى تدخل فى نطاق التعاقف، وهكذا يمكن اعتبار اتفاقية إعادة التأمين هنا اختيارية من جانب شركة التأمين المباشر فكل ما تلتزم به هو انها اذا رأت إعادة التأمين بالنسبة لبعض العمليات فيتعين ان يتم ذلك من خلال الاتفاقية وبناء على اخطار معين اما شركة إعادة التأمين فتعتبر الإتفاقية ملزمة لها اذ يتعين عليها قبول كافة العمليات التى يعاد تأمينها طالما كان ذلك فى اطار الاتفاقية.

رابعا : الحساب المشترك أو المجمع لإعادة التأمين :
حيث تشدد المنافسة بين شركات التأمين المباشر على بعض العمليات الضخمة (السفن الذرية والطائرات العملاقة) او حيث لا يمكن قياس احتمال تحقق بعض الاخطار بالدقة المطلوبه (كأخطار

الحروب والثروات) وبوجه عام حيث يستلزم الامر القيام بعمليات اعادة التأمين، فقد يكون من المناسب لعدد من شركات التأمين ذات القدرة المالية والفنية ان تتعاون معا فى انشاء حساب مشترك او مجمع يضم العمليات التى تقوم بها فى اطار معين يتم الاتفاق عليه وذلك وفقا للنسب التى يحددها هذا الاتفاق ، وهكذا نكون امام مكتب او جهاز تأمين مشترك تقدم اليه كافة العمليات التأمينية التى تتعاقد عليها الشركات أعضاء هذا الاتحاد او التجمع والتى تدخل فى اطار معين حيث يتم تسجيلها وامسك حساباتها واعادة توزيع نتائجها بين الاعضاء اما بنسبة العمليات التى قدمها كل منهم او بأية نسبة أخرى يتفق عليها.

وفى هذه الصورة أو الطريقة من طرق إعادة التأمين تظل مسؤولية كل مؤمن مباشر كاملة امام المؤمن له الأسمى ويصبح المكتب أو الجهاز أو الإدارة التى ستقوم بتسجيل العمليات وامسك حساباتها بمثابة هيئة لإعادة التأمين مملوكة للمؤمنين المباشرين وفقا للحصص المتفق عليها.

المبحث الثالث أحكام إعادة التأمين في مصر

الإلتزام بإعادة تأمين ما يجاوز حدود الإحتفاظ (إعادة نقل الخطر) محليا (لتوزيع قدر من الخسائر على المستوى المحلى) ودوليا (لتوزيع القدر الزائد على المستوى الدولى) م ٣٤ و ٣٥ واللائحة التنفيذية :

إهتم قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر بإلزام شركات التأمين بإعادة تأمين جزء من عمليات التأمين المباشر التي تعقدتها في مصر لدى الشركة المصرية لإعادة التأمين وذلك على أساس قواعد ونسب يحددها قرار من مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين - بناء على الدراسات التي تعدها الهيئة - ويحدد القرار العمولات (عمولة إعادة التأمين وعمولة الأرباح) التي تؤديها الشركة المصرية لإعادة التأمين الى شركات التأمين عن هذه العمليات (م ٣٤) كما يحدد نماذج الكشوف والحسابات الخاصة بهذه العمليات والمواعيد التي تقدم فيها وكافة الأحكام الأخرى المتعلقة بها بما يحقق صالح الإقتصاد القومى (مادة ٢٣ من اللائحة التنفيذية).

وتحقيقا لصالح الإقتصاد القومى أجاز القانون لمجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين إعادة توزيع النسب الإلزامية في حالة إنشاء شركات إعادة تأمين تبلغ مساهمة المصريين في رأسمالها ٥١% من رأسمالها على الأقل.

ومن ناحية أخرى تنص المادة ٣٥ من قانون الإشراف والرقابة على إلتزام الشركة المصرية لإعادة التأمين بقبول إعادة التأمين كما يحددها القرار الصادر عن مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين على أنه فيما يجاوز جزء إعاده التأمين الذى تلتزم شركات التأمين بإسناده إلى الشركة المصرية لإعادة التأمين فإن على شركات التأمين إعطاء الأولوية في إسناد عمليات إعادة التأمين الإختيارى فيما يخرج عن نطاق إتفاقياتها على الشركات المصرية الأخرى المرخص لها

بالعمل فى مصر للإكتتاب وفقا لطاقتها الإستيعابيه (أو ما يسمى بحد الإحتفاظ).

وتلتزم شركات التأمين وإعادة التأمين بإسناد عمليات إعادة تأمين التى تجاوز المسند للشركات المصرية لمعيدى التأمين فى الأسواق العالمية المدرجة أسماؤهم فى القائمة المسجلة لدى الهيئة (يجوز إدراج معيدى تأمين جدد أو حذف أحد المدرجين فى القائمة المشار إليها فى ضوء المستندات المبررة لذلك). مادة ٢٤ من اللائحة التنفيذية.

وقد كفل التعديل فى المادتين ٣٤، ٣٥ مرونة تامة فى تنظيم الحصة الإلزامية لإعادة التأمين لدى الشركة المصرية لإعادة التأمين، وأطلق الحرية فيما عداها من عمليات إعادة التأمين الإختيارى .

التزام شركات وجمعيات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال بتقديم ترتيبات إعادة التأمين وطبيعتها ضمن مرفقات طلب التسجيل والترخيص بمزاولة النشاط :

يقدم المؤسسون بعد الحصول على الموافقة المبدئية طلبا إلى الهيئة بتسجيل الشركة أو الجمعية والترخيص لها فى مزاولة نشاطها.

وإذا كان نشاط الشركة أو الجمعية مباشرة إحدى عمليات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال فيجب أن يرفق بناذج وثائق تلك التأمينات ترتيبات إعادة التأمين وطبيعتها ويجب أن تكون هذه الترتيبات كافية لحماية حقوق حملة الوثائق وسلامة المركز المالى للشركة ويجب أن تتضمن المستندات التى تقدم فى هذا الشأن بيان توزيع حصص معيدى التأمين وملخصا وافيا لها، ويشترط أن يكون معيد التأمين من بين المقيدى بالهيئة فى قائمة معيدى التأمين المرخص لشركات التأمين وإعادة التأمين فى مصر بالتعامل معهم.

التزام شركات التأمين بإمساك سجل لإتفاقيات إعادة التأمين تقيد به جميع عمليات إعادة التأمين الواردة للشركة محليا أو من الخارج سواء كانت إتفاقية أو إختيارية:

ويشمل السجل البيانات التالية(م ٤٤ من القانون واللائحة التنفيذية):

- ١- إسم وعنوان الهيئة المسندة.
- ٢- إسم الوسيط الذى توسط فى عقد العملية (إن وجد).
- ٣- تاريخ بدء السريان ومدته.
- ٤- الشروط الأساسية للتعاقد.
- ٥- التبادل الذى يتم مقابل العملية أو الإتفاقية من عمليات إعادة التأمين الصادرة.
- ٦- إحتفاظ الشركة من الحصة المقبولة وبيان إعادة التأمين على الباقي.
- ٧- أية بيانات أخرى ترى الشركة إضافتها.

التزام الشركات بتقديم بيانات نصف سنوية إلى الهيئة عن عملياتها تتضمن عمليات إعادة التأمين وأن تقدم سنويا كافة بيانات إتفاقيات إعادة التأمين التى يتم تجديدها:

- على شركات التأمين وإعادة التأمين أن تقدم إلى الهيئة بيانات نصف سنوية عن عملياتها التى تبرمها وتنفذها فى مصر وفى الخارج كل على حده على أن تتضمن هذه البيانات قيمة الأقساط والتعويضات وعمليات إعادة التأمين والإستثمارات وذلك فى المواعيد وطبقا للنماذج التى يصدر بها قرار من الوزير. (مادة ٤١ من اللائحة التنفيذية)

- وعلى شركات التأمين وإعادة التأمين أن تقدم سنويا إلى الهيئة خلال شهرين من تاريخ تجديد إتفاقيات إعادة التأمين الصادرة كافة البيانات المتعلقة بهذه الإتفاقيات متضمنة على وجه الخصوص ما يلى:
١- صور من الإتفاقيات الصادرة أو ملخص الشروط الأساسية لهذه الإتفاقيات على النحو المبين بالملحق الذى يصدر به قرار من الوزير.
٢- تقرير واف عن الإتفاقيات الصادرة موضحا به التعديلات التى طرأت على كل إتفاقية والأسباب التى إستدعت ذلك.

٣- بيان بأسماء معيدي التأمين المشتركين في إتفاقيات الصادرة وحصّة كل منهم بما في ذلك المشتركين عن طريق سماسرة.
٤- صورة من البيانات والإحصائيات التي أعدتها الشركة عن كل إتفاقية. (مادة ٤٢ من اللائحة التنفيذية).

فحص دوري لعمليات وترتيبات إعادة التأمين للتحقق من كفايتها لوفاء الشركات بالتزاماتها:

وفقا للقانون تقوم الهيئة بإجراء فحص دوري لشركات التأمين وإعادة التأمين للتأكد من إستمرار قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وكذا مراعاة أحكام القانون والأسس الفنية لمزاولة عمليات التأمين وإعادة التأمين ويجب أن تتضمّن برامج الفحص فحص عمليات إعادة التأمين وكذلك ترتيبات إعادة التأمين للتحقق من كفايتها لحماية المركز المالي للشركة وكذلك كفاية الضمانات الخاصة بمعيدي التأمين.

ولنا أن نشير هنا إلى ما تنص عليه المادة ٦٢ من القانون من تعرض الشركات إلى شطب التسجيل والغاء الترخيص بمزاولة النشاط كليا أو جزئيا في عدة حالات من بينها:
- إذا دأبت الشركة على مخالفة أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذه له.

- إذا ثبت للهيئة أن الشركة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها.
- إذا خالفت الشركة شرطا من شروط الترخيص الصادر لها بمزاولة النشاط ما لم تقم بتصحيح المخالفة على الرغم من مطالبتها بذلك خلال فترة تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون (١).

هذا ومن الجدير بالإشارة هنا سرعان حكم المادة ٦٢ في شأن الشركات التي أنشئت طبقا لأحكام نظام إستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤.